

بنك فيصل الإسلامي المصري
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ م
الموافق ١ صفر ١٤٤١ هـ
وكذا تقرير الفحص المحدود عليها

BDO خالد وشركاه

محاسبون قانونيون واستشاريون

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

المحتويات	رقم الصفحة
الميزانية المستقلة	١
قائمة الدخل المستقلة	٢
قائمة الدخل الشامل المستقلة	٣
قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة	٤
قائمة التدفقات النقدية المستقلة	٥
السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة	٦ - ٦٩

تقرير الفحص المحدود علي القوائم المالية الدورية المستقلة

إلى السادة/ أعضاء مجلس إدارة
بنك فيصل الإسلامي المصري (ش.م.م.)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لبنك فيصل الإسلامي المصري "شركة مساهمة مصرية" والتمثلة في قائمة المركز المالي المستقل في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة ، وتنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل لبنك فيصل الإسلامي المصري - ش.م.م. في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

مراقب الحسابات

طه محمود خالد

زميل مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٥١٣٦
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٨
BDO خالد وشركاه

صلاح الدين مسعد المصري

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٦٤

KPMG حازم حسن

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ١٤ نوفمبر ٢٠١٩

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

الميزانية المستقلة

في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م الموافق ١ صفر ١٤٤١هـ

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصرى	إيضاح رقم	
الأصول			
٨,٣٧٩,٤٧٧	٧,٩٤٨,٧٧٢	(١٥)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصرى
٣٦,٢٣٦,١٨٦	٤٢,١١٢,٦٧٩	(١٦)	أرصدة لدى البنوك
١٠,٢٤٦,٧٥٢	٨,٣٨٦,٦٩٦	(١٧)	مشاركات ومراجعات ومضاربات مع العملاء
استثمارات مالية			
٤,٣٣٦,١٤٥	٤,٧٢٨,٥٩٤	(١٨/أ)	بالبقية العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٢٩٧,٥٦٢	٣٣٣,٤٩٦	(١٨/ب)	بالبقية العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٣٤,٩١٤,٧٥١	٢٦,٠٤٢,٨٠٤	(١٨/ج)	بالتكلفة المستهلكة
١,٠٥٢,٣٩٦	١,٠٥٢,٣٩٦	(١٨/ح)	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
٤٠,٧٠١	٢٢,٥٧٣	(١٩)	أصول غير ملموسة
٢,١٠٤,٤٦٤	٢,٠٦٨,٠٢٨	(٢٠)	أصول أخرى
١,١٦٧,١١١	١,٠٧٥,٧٨٢	(٢١)	أصول ثابتة
<u>٩٨,٧٧٥,٥٤٥</u>	<u>٩٣,٧٧١,٨٢٠</u>		إجمالي الأصول
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
٧٩,٩٣١	١٠٤,٧١٣	(٢٢)	أرصدة مستحقة للبنوك
٨٢,٨٩٥,٨٨٧	٧٩,٠٥٧,٢١٦	(٢٣)	الأوعية الادخارية وشهادات الإيداع
٢,٥٢٥,٠٨٦	٢,٤٠٨,٢٥٢	(٢٤)	التزامات أخرى
٣٠,٣٩٠	٢٢,٢٠٩	(٢٥)	مخصصات أخرى
٤٧١,٠٩٣	٤٣٥,٧٣٣		التزامات ضرائب الدخل الجارية
<u>٨٦,٠٠٢,٣٨٧</u>	<u>٨٢,٠٢٨,١٢٣</u>		إجمالي الالتزامات
حقوق الملكية			
٣,٠٤٦,٦٦٩	١,٧٧٥,٦٨١	(٢٦)	رأس المال المدفوع
٣,٧٠٢,١٣٦	٣,٨١٠,٠١٠	(٢٧)	احتياطيات
٦,٠٢٤,٣٥٣	٦,١٥٨,٠٠٦	(٢٨)	أرباح محتجزة (متضمنة أرباح الفترة / السنة)
<u>١٢,٧٧٣,١٥٨</u>	<u>١١,٧٤٣,٦٩٧</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>٩٨,٧٧٥,٥٤٥</u>	<u>٩٣,٧٧١,٨٢٠</u>		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

رئيس قطاع الشؤون المالية
المعتر بالله محمد عوض

- تقرير الفحص المحدود (مرفق)

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م الموافق ١ صفر ١٤٤١هـ

إيضاح رقم	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصري
(٦)	٦,٨٣٩,٩٥٤	٥,٧٥١,٣٨٢
عائد مشاركات ومراجعات ومضاربات والإيرادات المشابهة		
(٦)	(٣,٥٤٦,٢٠١)	(٣,٠١٤,٤٤١)
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة		
(٦)	٣,٢٩٣,٧٥٣	٢,٧٣٦,٩٤١
صافي الدخل من العائد		
(٧)	١٧٨,٤٣٦	١٥١,٧٥١
إيرادات الأتعاب والعمولات		
(٨)	٥٩,٩٠١	٧٥,١٠١
توزيعات الأرباح		
(٩)	٤٦,٩٤١	٣٦,٣٧٨
صافي دخل المتاجرة		
(١٨/د)	(٩,٨٢٣)	(٤٠٠,٣٤٨)
(خسائر) الاستثمارات المالية		
(١٠)	١٣٣,٨٠٣	(١٩,٣١٢)
رد (عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار		
(١١)	(٧٧٤,٢٤٨)	(٦٣٤,٥٥٨)
مصروفات إدارية		
	(٧٥,٠٠٠)	(٣٩,٠٠٠)
الزكاة المستحقة شرعا		
(١٢)	(١٤١,٨٨٧)	٦٤٨,٣٣٠
(مصروفات) إيرادات تشغيل أخرى		
	٢,٧١١,٨٧٦	٢,٥٥٥,٢٨٣
الربح قبل ضرائب الدخل		
(١٣)	(٦٥٢,٦٠٥)	(٥٨٨,١٥٦)
(مصروفات) ضرائب الدخل		
	٢,٠٥٩,٢٧١	١,٩٦٧,١٢٧
صافي أرباح الفترة		
(١٤)	٤,٣٩٩	٥,٠٨٩
نصيب السهم في الربح (جنيهه)		

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

رئيس قطاع الشؤون المالية
المعتمد بالله محمد عوض

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م الموافق ١ صفر ١٤٤١هـ

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م
بالآلاف جنيه مصري

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م
بالآلاف جنيه مصري

صافي أرباح الفترة من واقع قائمة الدخل ٢,٠٥٩,٢٧١ ١,٩٦٧,١٢٧

بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر

صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (٤٥,٦٩٠) (٤٩٩,٩٤٢)

بنود قد يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر

صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (٧,٤٢١) (١٨,٤٥٤)

الخسائر الأنتمائية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ١,٥٩٨ -

اجمالي بنود الدخل الشامل الآخر للفترة (٥١٨,٣٩٦) (٥١,٥١٣)

اجمالي الدخل الشامل للفترة ٢,٠٠٧,٧٥٨ ١,٤٤٨,٧٣١

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ م الموافق ١ صفر ١٤٤١ هـ

إيضاح رقم	رأس المال المدفع بالآلاف	الاحتياطيات بالآلاف	الأرباح المحتجزة بالآلاف	صافي أرباح الفترة	الإجمالي
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
	١,٧٧٥,٦٨١	٣,٨١٠,٠١٠	٣,٦٣٩,٩٤٨	٢,٥١٨,٠٥٨	١١,٧٤٣,٦٩٧
الأرصدة في ١ يناير ٢٠١٩ م كما سبق إصدارها	-	٧٦١	-	-	-
(*) اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي	-	(٣٠٩,٠٣٥)	-	-	(٣٠٩,٠٣٥)
أ. إجمالي الاثر على إعادة التصنيف والقياس	١,٧٧٥,٦٨١	٣,٥٠١,٧٣٦	٢,٦٣٩,١٨٧	٢,٥١٨,٠٥٨	١١,٤٣٤,٦٦٢
الأرصدة في ١ يناير ٢٠١٩ م بعد تعديلها بأثر التطبيق الأولي	-	(٥١,٥١٣)	-	-	(٥١,٥١٣)
ب. إجمالي الاثر على الخصائر الائتمانية المتوقعة	-	٢٥١,٩١٣	-	(٦٨٩,٧٠٠)	(٦٨٩,٧٠٠)
صافي التغير في الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	(٢٥١,٩١٣)	-
توزيعات أرباح	١,٢٧٠,٩٨٨	-	(١,٢٧٠,٩٨٨)	-	-
المحول إلى احتياطي قانوني (عام)	-	-	٢٠,٤٣٨	-	٢٠,٤٣٨
اثر تغير سياسات محاسبية	-	-	١,٥٧٦,٤٤٥	(١,٥٧٦,٤٤٥)	-
المحول إلى أرباح محتجزة	-	-	-	٢,٠٥٩,٢٧١	٢,٠٥٩,٢٧١
صافي أرباح الفترة	-	-	-	٢,٠٥٩,٢٧١	٢,٠٥٩,٢٧١
الأرصدة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ م	٣,٠٤٦,٦٦٩	٣,٧٠٢,١٣٩	٢,٩٦٥,٠٨٢	٢,٠٥٩,٢٧١	١٢,٧٧٣,١٥٨
الأرصدة في ١ يناير ٢٠١٨ م	١,٧٧٥,٦٨١	٢,٨٣٠,٦٥٦	٢,٩١٧,٩٨٣	١,٧٢٢,٧٣٣	٩,٢٤٧,٠٥٣
صافي التغير في الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	-	(٥١٨,٣٩٦)	-	-	(٥١٨,٣٩٦)
توزيعات أرباح	-	-	-	(٤٩٦,١٨٣)	(٤٩٦,١٨٣)
المحول إلى احتياطي مخاطر معيار IFRS ٩	-	٢٣٥,٥١٠	-	(٣٣٥,٥١٠)	-
المحول إلى احتياطي قانوني (عام)	-	١٧٢,١٨٨	-	(١٧٢,١٨٨)	-
المحول إلى احتياطات أخرى	-	٨٨٧	-	(٨٨٧)	-
المحول إلى أرباح محتجزة	-	-	٧٢١,٩٦٥	(٧٢١,٩٦٥)	-
صافي أرباح الفترة	-	-	-	١,٩٦٧,١٢٧	١,٩٦٧,١٢٧
المحول إلى احتياطي المخاطر النكية العام	-	٣١٥	-	(٣١٥)	-
الأرصدة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ م	١,٧٧٥,٦٨١	٢,٨٣١,١٦٠	٣,٦٣٩,٩٤٨	١,٩٦٦,٨١٢	١٠,٢٠٣,٦٠١

(*) التطبيق الأولي للعمليات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ م من البنك المركزي المصري .

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م الموافق ١ صفر ١٤٤١هـ

إيضاح رقم
٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م
في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م
بالألف جنيه مصري
بالألف جنيه مصري

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الأرباح قبل الضرائب		
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
إهلاك واستهلاك	(١٩,٢١)	٥٩,٠٨٠
اضمحلال الأصول	(١٥,١٦,١٧,١٨)	(٢١٥,٦٣١)
فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملة الأجنبية	(٢٥)	(٧٨١)
رد مخصصات أخرى	(٢٥)	(١٠,١٦٩)
(أرباح) استثمارات مالية	(٥/١٨)	٦٦
(أرباح) بيع أصول ثابتة	(١٢)	(٢٨٠)
توزيعات أرباح محصلة	(٨)	(٥٩,٩٠١)
أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات من أنشطة التشغيل		٢,٧١١,٨٧٦
صافي التغير في الأصول والالتزامات		٢,٧١١,٨٧٦
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	(١٥)	(٢٦٩,٥٠١)
أوراق حكومية استحقاق أكثر من ٣ شهور	(ج/١٨)	(٥,٩٢٨,٥١٦)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(ب/١٨)	٣٥,٩٣٤
مشاركات ومراجعات ومضاربات للعملاء **	(٢٠,١٧)	(١,٨١٨,٠٧٥)
أصول أخرى	(٢٠)	(٣٣,٩٣٥)
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٢)	(٢٤,٧٨٢)
أوعية ادخارية وشهادات ادخار	(٢٣)	٣,٨٣٨,٦٧١
ضرائب دخل مسددة		(٦١٧,٢٤٥)
التزامات أخرى	(٢٤)	١٢٣,١٧٢
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		(٢,٢١٠,٠١٧)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	(٢١)	(١٣٦,٦٥٢)
(مدفوعات) لشراء أصول غير ملموسة	(١٩)	(٣١,٨٨٥)
متحصلات من أصول ثابتة	(١٢)	٢٨٠
توزيعات أرباح محصلة	(٨)	٥٩,٩٠١
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر **	(١/١٨)	٣٢٦,٩٩٢
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة	(٥/١٨)	-
استثمارات مالية بالكلفة المستهلكة	(ج/١٨)	(٣,٠٠٨,١٩٠)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار		(٢,٧٨٩,٥٥٤)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
توزيعات الأرباح المدفوعة **		(٢٩٦,٠٣٨)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل		(٢٩٦,٠٣٨)
صافي (النقص) الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة		(٥,٢٩٥,٦٠٩)
رصيد النقدية وما في حكمها - أول الفترة		٤٣,٣٤٩,٧٤٤
رصيد النقدية وما في حكمها - آخر الفترة		٣٧,٦٥٤,١٣٥
وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :		
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي		٨,٣٧٩,٤٧٧
أرصدة لدى البنوك		٣٦,٢٣٦,١٨٦
أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي المصري		٢٠,٩٩٧,١١٢
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي		(٦,٩٦١,٥٢٨)
أوراق حكومية استحقاق (أكثر من ٣ شهور)		(٢٠,٩٩٧,١١٢)
النقدية وما في حكمها	(٢٩)	٣٧,٦٥٤,١٣٥

** لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلي:

- لم يشمل التغير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول أخرى بمبلغ ٢,٥٠١ ألف جنيه مصري بالإضافة إلى ديون معدومة بمبلغ ٧٥,١٣٥ جنيه مصري للعملاء والبنوك والمخصصات الأخرى.

- لم يشمل التغير في بند استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر فروق التقييم والتي أدرجت ببندى خسائر اضمحلال استثمارات مالية واحتياطي القيمة العادلة بمبلغ (٦٠,٥٠٩) ألف جنيه مصري كما تم إضافة مبلغ (٦٦) ألف جنيه مصري تمثل خسائر بيع إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر خلال الفترة.

- لم تتضمن توزيعات الأرباح المدفوعة الحركة على دائنو توزيعات ببند أرصدة دائنة أخرى بمبلغ ٦٨٩,٧٠٠ ألف جنيه مصري.

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة .

١ - معلومات عامة

يقدم بنك فيصل الإسلامي المصري خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٣٦ فرعاً ، والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو - القاهرة .

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية، والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية .

وافقت لجنة المراجعة على القوائم المالية للبنك الصادرة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بإجتماعها بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠١٩م ، وتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك بإجتماعه في ١٧ أكتوبر ٢٠١٩م .

٢ - ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م .

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة ، وسوف يقوم البنك أيضاً بإعداد القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري ، وسيتم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي للبنك فيها - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك . ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الاضمحلال.

وتقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمه المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك عن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن الفترة المنتهية في ذلك التاريخ .

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩م وبناءً على صدور تعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية للبنوك بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م فقد قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك التعليمات ويبين الإيضاح التالي تفاصيل التغيرات في السياسات المحاسبية .

ب - التغييرات في السياسات المحاسبية

اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩م قام البنك بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الصادره بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م والخاصه بإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" كما وردت بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري بهذا الشأن وفيما يلي ملخص التغييرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق تلك التعليمات .

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية :

عند الاعتراف الأولى ، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مصنفة بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

ويتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية . ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل بهدف الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية .
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائده على المبلغ الأصلي مستحق السداد .
- ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :
- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية .
- ينشأ عن شرط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائده على المبلغ الأصلي مستحق السداد .
- عند الاعتراف الأولى بالإستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجره ، يجوز للبنك أن يختار بلا رجعه قياس التغييرات اللاحقه في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر ، يتم إجراء هذا الإختيار على أساس كل استثمار على حده .

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

بالإضافة إلى ذلك عند الاعتراف الأولي يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعه أصلاً مالياً يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التوافق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك .

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة:

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي ، يتم تعريف العائد على أنه المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقد وللخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الائتمان الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والعائد فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " طبقا لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م " نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديدة على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض إرتباطات وتعهدات الائتمان وعقود الضمانات المالية.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادر بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

يطبق البنك منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي والتي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا.

بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحتسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول الماليه التي بها زياده جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال قيمه ، يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعه على مدة الحياه لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول ، خساره الائتمان المتوقعة على مدى الحياه هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنه على مدى العمر المتوقع للأداه الماليه.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدى الحياه.

طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ ، تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير IFRS ٩ ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٩ وقد قام البنك بقياس التأثير الناتج عن تطبيق المعيار علي النحو التالي وذلك طبقا للتعليمات السالف ذكرها:

اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي للمعيار الدولي IFRS ٩

(بالالف جنيه مصري)

الرصيد الافتتاحي في ١ يناير ٢٠١٩م	احتياطي المخاطر العام	احتياطي القيمة العادلة	الأرباح المحتجزة
	٥٣٩,٧٥٥	٢,٣٣٠,٦٠٨	٣,٦٣٩,٩٤٨
إجمالي الأثر على إعادة التصنيف والقياس	-	٧٦١	(٧٦١)
إجمالي الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣٠٩,٠٣٥)	-	-
إجمالي الأثر الأولي عند التطبيق	(٣٠٩,٠٣٥)	٧٦١	(٧٦١)
الرصيد الافتتاحي المعدل في ١ يناير ٢٠١٩م	٢٣٠,٧٢٠	٢,٣٣١,٣٦٩	٣,٦٣٩,١٨٧

ج - الشركات التابعة والشقيقة

ج/ ١ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

ج/ ٢ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% الى ٥٠% من حقوق التصويت .

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبت حق البنك في تحصيلها .

د - التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة إقتصادية مختلفة.

هـ - المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملة الأخرى خلال الفترة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأخرى في نهاية الفترة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ (الدولار = ١٦,٢٧٢١ جم في نهاية سبتمبر ٢٠١٩م والدولار = ١٧,٩١٣٦ جم في نهاية ديسمبر ٢٠١٨م) ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم بالبند التالية :

- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود).

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر) .

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات للعملاء (مشاركات ومراجعات ومضاربات للعملاء)، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، واستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

و/١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة والمشتقات المالية.
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولاً و التزامات مالية أخرى يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

و/٢ مشاركات ومراجعات ومضاربات للعملاء

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :
- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
 - الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف الأولي بها .
 - الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية

و/٣ الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الآخر إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء حالات الضرورة .

و/٤ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

تمثل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم . ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر .

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة .

يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .

تم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة .

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر الذي يسرى عليه تعريف - المديونيات (سندات) نقلاً عن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إلى مجموعة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة - وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار بالتكلفة المستهلكة بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

٥/ السياسة المالية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ م
و/١/٥ الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد.

- البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في:
- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.
 - أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة.
 - أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

و/٢/٥ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

كلا من تحقيق التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية.

و/٣/٥ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع. هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. تحقيق التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال :

- هيكله مجموعه من الانشطة مصممه لاستخراج مخرجات محدد
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات - أنشطة - مخرجات)
- يمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعية.

ز - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في أن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

ح - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل الى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير محبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة) .

* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب الى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب الى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .

* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة . ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

حـ ١/ تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك الى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية الى " صافي دخل المتاجرة " .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة الى " صافي دخل المتاجرة " .

وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار سنة حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

د/ ٢/ تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات الى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية نفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكت في حقوق الملكية على الفور الى قائمة الدخل .

د/ ٣/ تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

د/ ٤/ المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن " صافي دخل المتاجرة " بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

ط - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمراجحات والإيرادات المشابهة أو " تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمراجعات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد ويقوم البنك بالاعتراف في قائمة الدخل بإيرادات ومصرفات العائد علي أساس الاستحقاق بطريقة العائد الأسمى حيث أن الفروق بين طريقة العائد الأسمى وطريقة العائد الفعلي لذلك البند غير جوهرية.

ى - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين آخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة وكذا كافة الشروط الواردة بالفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١). ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها .

ك - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

ل - اضمحلال الأصول المالية

ل / ١ السياسة المالية المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمه العادلة من خلال الأرباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه.

ل / ١ / ١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية ، وبعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحميل الخسائر الائتمانية المتوقعة عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للاستثمار (حدث الخسارة Loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أيا مما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين .
 - مخالفة شروط اتفاقية التوظيف مثل عدم السداد .
 - توقع إفلاس المدين أو دخوله في دعوة تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له .
 - تدهور الوضع التنافسي للعميل .
 - قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية للصعوبات المالية للعميل بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
 - اضمحلال قيمة الضمان .
 - تدهور الحالة الائتمانية .
- ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية .

ويقوم البنك بتقدير السنة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه السنة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً .

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال لكل أصل مالي على حدة إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يراعى ما يلي :

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر عن عمليات التوظيف والاستثمار مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية .
- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير اضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع .
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر عن عمليات التوظيف والاستثمار المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد ، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار في قائمة الدخل.

وإذا كان التوظيف أو الاستثمار بالتكلفة المستهلكة يحمل معدل عائد متغير عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل وللأغراض العملية قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة ، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك .

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر من عمليات التوظيف والاستثمار أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة .

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر عمليات التوظيف والاستثمار المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في السنة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً .

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة وأسعار العقارات وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات المستقبلية .

ل ٢/ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل .

خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير ٢٠١٠ فيعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠% من تكلفة القيمة الدفترية يعد الانخفاض ممثلاً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل.

ل ١/٢/ السياسة المالية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩م

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الاولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.

- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.

- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الاضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الاولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك.
- اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهريه في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى ، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولى بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

ل ٢/٢/ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهريه في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

ل ٣/٢/ المعايير الكمية:

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقاً لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

ل ٤/٢/ المعايير النوعية:

تمويلات التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه العميل واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم العميل بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للعميل.

- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.

- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة.

- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

تمويلات المؤسسات والمشر وعات المتوسطة :

إذا كان العميل على قائمة المتابعة و/أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
 - تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها العميل.
 - طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه العميل
 - تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
 - تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل
 - العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / التمويلات التجارية.
- التوقف عن السداد:

تدرج تمويلات وتسهيلات المؤسسات والمشروعات والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية اذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٣٠) يوم على الأكثر وتقل عن (٩٠) يوم.

التقدم بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

التقدم من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

التقدم من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة الشروط التالية:

استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

سداد ٢٥% من ارصدة الأصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبه / المهمشه،

الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهرا على الأقل.

غ- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون . ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

م- الأصول غير ملموسة

م/١ برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .

ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية .

ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات .

ن - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

٥٠ سنة	المباني والإنشاءات
٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل	تحسينات عقارات مستأجرة
١٠ سنوات	أثاث مكاتب وخزائن
٥ سنوات	آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف
٥ سنوات	وسائل نقل
٥ سنوات	أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

س - اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ولغرض تقدير الاضمحلال يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية .

ع - الإيجارات

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالي وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ف - النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء وتتضمن النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية .

ص - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفي الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدرة الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ق - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لتمويلات أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى .

ر - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

ش - التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل. ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة التمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

ت - رأس المال

ت/١ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

ت/٢ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

ث - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

خ - أرقام المقارنة

تم إعادة تنويب عناصر الأصول والالتزامات المالية بأرقام المقارنة لتتسق مع أسلوب العرض بالقوائم المالية المستقلة للفترة الحالية محل تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) لأول مره ولا يتم اعاده قياسها وذلك طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادره بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م.

٣ - إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة للأنشطة التي يزاولها إلي مخاطر ماليه متنوعه وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعه من المخاطر مجتمعه معا ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة علي الأداء المالي للبنك ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة الى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية بالإضافة الى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسؤولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

حوكمة إدارة المخاطر والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر

تقوم حوكمة إدارة المخاطر بالبنك على ما يلي:

- ١- تدخل إداري قوي في جميع مستويات المؤسسة بدءاً من مجلس الإدارة ووصولاً إلى إدارة فرق العمل الميداني المسؤولة عن التشغيل.
 - ٢- إطار عمل محكم للإجراءات الداخلية والمبادئ الإرشادية.
 - ٣- مراقبة مستمرة من قبل خطوط الأعمال والوظائف المعاونة وكذلك من جانب هيئة مستقلة للرقابة على المخاطر والالتزام بتنفيذ القواعد والإجراءات.
- وتعتبر لجان المخاطر والمراجعة داخل مجلس الإدارة مسؤولة بشكل أكثر خصوصية عن فحص مدى توافق إطار العمل الداخلي بغية رصد المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد.

١/٣ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر . ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة التمويل التي ينشأ عنها التمويلات والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين . كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات التمويلات . وتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

١/٤ قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات للعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات للعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

* احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .

* المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .

* خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح ٣/أ) .

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملانم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للتمويل يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية وبالنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الاخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين وأولوية المطالبة ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الاخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الاخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

٢/أ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل عميل أو مجموعة عملاء ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى العميل / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي عميل بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببند المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

* الرهن العقاري .

* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .

* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد التمويلات أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدوات الخزنة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثلثة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد التمويل الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى .

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي ، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر ، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف آخر بإجراء المقاصة ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من التمويل المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف أو الضمانات أو الاعتمادات المستندية ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

٣/١ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الائتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصري .

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الوارد في المركز المالي في نهاية الفترة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالتوظيف والتسهيلات والخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك :

تقييم البنك	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م
للمعملاء	توظيفات وتسهيلات %	توظيفات وتسهيلات %
ديون جيدة	٥٧,٩	٩,١
المتابعة العادية	٣٣,٢	١٦,٨
المتابعة الخاصة	-	-
ديون غير منتظمة	٨,٩	٧٤,١
	<u>١٠٠ %</u>	<u>١٠٠ %</u>

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية .

٤/١ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (أ/٢٨) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال الفترة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١%	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١%	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢%	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢%	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣%	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥%	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠%	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠%	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠%	٤	ديون غير منتظمة

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

(بالآلاف جنيه مصري)

إيضاح رقم	مرحلة (١) أساس جماعي	مرحلة (١) أساس فردي	مرحلة (١) أساس جماعي	مرحلة (٢) أساس فردي	مرحلة (٢) أساس جماعي	مرحلة (٣) أساس جماعي	الإجمالي
(١٥)	-	-	-	١,١٠٣	-	-	١,١٠٣
(١٦)	٤	-	-	١,٧٤٩	-	-	١,٧٥٣
(١٧)	-	-	٩٠,٦٢١	-	١٥٠,٠٨٦	٦٨٨,٢٣٠	٩٢٨,٩٣٧
(١/١٨)	-	١,٥٩٨	-	-	-	-	١,٥٩٨
(ج/١٨)	-	٥١,٣٠٠	-	-	-	-	٥١,٣٠٠
(٢٥)	-	-	٢٦,٨٧١	-	٢٤٤	٩٩٣	٢٨,١٠٨
مخصصات أخرى (بدون مخصص القضايا بمبلغ ٢,٢٨٢ ألف جم)							
إجمالي خسائر الاضمحلال	٤	٥٢,٨٩٨	١١٧,٤٩٢	٢,٨٥٢	١٥٠,٣٣٠	٦٨٩,٢٢٣	١,٠١٢,٧٩٩

في ١ يناير ٢٠١٩م

(بالآلاف جنيه مصري)

إيضاح رقم	مرحلة (١) أساس فردي	مرحلة (١) أساس جماعي	مرحلة (٢) أساس فردي	مرحلة (٢) أساس جماعي	مرحلة (٣) أساس جماعي	الإجمالي
(١٥)	-	-	٤,٥٧٤	-	-	٤,٥٧٤
(١٦)	١١	-	١٨,٩٤٤	-	-	١٨,٩٥٥
(١٧)	-	٩١,٩٣٦	-	١٨٤,٧٦٠	٧٩٠,٠٢٧	١,٠٦٦,٧٢٣
(١/١٨)	٦,٧٨٦	-	-	-	-	٦,٧٨٦
(ج/١٨)	١٢٣,١٨٧	-	-	-	-	١٢٣,١٨٧
(٢٥)	-	٣٥,٤٩٢	-	١,٦٠٣	٩٩٣	٣٨,٠٨٨
مخصصات أخرى (بدون مخصص القضايا بمبلغ ٣,٢٥٢ ألف جم)						
إجمالي خسائر الاضمحلال	١٢٩,٩٨٤	١٢٧,٤٢٨	٢٣,٥١٨	١٨٦,٣٦٣	٧٩١,٠٢٠	١,٢٥٨,٣١٣

اثر التطبيق الاولي للتعليمات في ١ يناير ٢٠١٩م

(بالآلاف جنيه مصري)

(٧٦١)	اثر التطبيق على الارباح المحتجزة
٧٦١	اثر التطبيق على الاحتياطيات (احتياطي القيمة العادلة)
(٣٠٩,٠٣٥)	اثر التطبيق على الاحتياطيات (احتياطي مخاطر بنكية)
(٣٠٩,٠٣٥)	قيمة التعديل في ٢٠١٩/١/١ المعدل بالتعليمات

اثر التطبيق الاولي للتعليمات في ١ يناير ٢٠١٩م

(بالآلاف جنيه مصري)

(١٢٩,٩٧٣)	اثر التطبيق على الاستثمارات المالية (ادوات الدين)
(٢٣,٥٢٩)	اثر التطبيق على البنوك
(١٣٦,٤٠٢)	اثر التطبيق على مخصص العملاء
(١٩,١٣١)	اثر التطبيق على مخصصات أخرى (الجزء الغير مغطى)
(٣٠٩,٠٣٥)	الاجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

٥/ مشاركات ومراجبات ومضاربات مع العملاء

فيما يلي موقف أرصدة المشاركات والمراجبات والمضاربات مع العملاء من حيث الجدارة لعمليات التوظيف والاستثمار:

تقييم البنك	مشاركات ومراجبات ومضاربات مع العملاء	مشاركات ومراجبات ومضاربات مع العملاء
	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م
	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال	١١,٢٥٩,٦٧١	٩,٢٥٣,٧٨٠
متأخرات ليست محل اضمحلال	-	٩٨٦
محل اضمحلال	١,١٠٥,٤٣٤	١,٣٢٣,١٦٩
الإجمالي	١٢,٣٦٥,١٠٥	١٠,٥٧٧,٩٣٥
يخصم:		
الإيرادات المقدمة والعوائد	(١,١٨٩,٤١٦)	(١,٢٦٠,٩١٨)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٩٢٨,٩٣٧)	(٩٣٠,٣٢١)
الصافي	١٠,٢٤٦,٧٥٢	٨,٣٨٦,٦٩٦

- الاستثمارات المالية وفقا للمركز في ١ يناير ٢٠١٩م

بالألف جنيه مصري

طبيعة الاستثمار	القيمة الدفترية وفقا لقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية	قيمة التغير نتيجة اعادة التقييم / القياس	القيمة الدفترية وفقا للمعيار (٩) وبعد خصم اجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL	القيمة الدفترية وفقا للمعيار (٩) وبعد خصم اجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL
			بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر
استثمارات مالية بغرض المتاجرة	٤١,٠١٢	-	-	٤١,٠١٢
استثمارات مالية متاحة للبيع	٤,٩٠١,٨٣٧	-	٤,٦٠٢,٥٦٧	٢٩٢,٤٨٤
استثمارات مالية محفظة بها حتى تاريخ الاستحقاق	١١,٠٩٣,٤٤٩	-	١١٩,٢٤١	-
اذون خزانة	١٥,٠٦٨,٥٩٦	-	-	-
الاجمالي	٣١,١٠٤,٨٩٤	-	٤,٧٢١,٨٠٨	٣٣٣,٤٩٦
			١٢٩,٩٧٣	٢٥,٩١٩,٦١٧

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

تحليل اجمالي المشاركات والمرباحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للمراحل :

أسس التصنيف الداخلي	مرحلة (١)	مرحلة (٢)	مرحلة (٣)	(بالآلاف جنيه مصري) الإجمالي
جيدة	٧,١٢٢,٠٣٢	٣٩,٣٣٥	-	٧,١٦١,٣٦٧
المتابعة العادية	٣,٣٣٤	٤,٠٩٤,٩٧٠	-	٤,٠٩٨,٣٠٤
المتابعة الخاصة	-	-	-	-
غير منتظمة	-	-	١,١٠٥,٤٣٤	١,١٠٥,٤٣٤
الإجمالي	٧,١٢٥,٣٦٦	٤,١٣٤,٣٠٥	١,١٠٥,٤٣٤	١٢,٣٦٥,١٠٥

تحليل اجمالي المشاركات والمرباحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للمراحل :

أسس التصنيف الداخلي	مرحلة (١)	مرحلة (٢)	مرحلة (٣)	(بالآلاف جنيه مصري) الإجمالي
جيدة	٥,٣١٠,٥٦٤	٤٧,٦٧٩	-	٥,٣٥٨,٢٤٣
المتابعة العادية	١,٧٢٤	٣,٨٩٣,٨١٣	-	٣,٨٩٥,٥٣٧
المتابعة الخاصة	-	٩٨٦	-	٩٨٦
غير منتظمة	-	-	١,٣٢٣,١٦٩	١,٣٢٣,١٦٩
الإجمالي	٥,٣١٢,٢٨٨	٣,٩٤٢,٤٧٨	١,٣٢٣,١٦٩	١٠,٥٧٧,٩٣٥

- يوضح الجدول التالي إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمراحل :

أسس التصنيف الداخلي	مرحلة (١) جماعى	مرحلة (٢) جماعى	مرحلة (٣) جماعى	(بالآلاف جنيه مصري) الإجمالي
جيدة	٩٠,٥٣٥	٣,٥٣٩	-	٩٤,٠٧٤
المتابعة العادية	٨٦	١٤٦,٥٤٧	-	١٤٦,٦٣٣
المتابعة الخاصة	-	-	-	-
غير منتظمة	-	-	٦٨٨,٢٣٠	٦٨٨,٢٣٠
الإجمالي	٩٠,٦٢١	١٥٠,٠٨٦	٦٨٨,٢٣٠	٩٢٨,٩٣٧

- يوضح الجدول التالي إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمراحل :

أسس التصنيف الداخلي	مرحلة (١) جماعى	مرحلة (٢) جماعى	مرحلة (٣) جماعى	(بالآلاف جنيه مصري) الإجمالي
جيدة	٩١,٩١٢	٥,١٦٢	-	٩٧,٠٧٤
المتابعة العادية	٢٤	١٧٩,٥٩١	-	١٧٩,٦١٥
المتابعة الخاصة	-	٧	-	٧
غير منتظمة	-	-	٧٩٠,٠٢٧	٧٩٠,٠٢٧
الإجمالي	٩١,٩٣٦	١٨٤,٧٦٠	٧٩٠,٠٢٧	١,٠٦٦,٧٢٣

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

٦/أ أدوات دين والأوراق الحكومية

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين والأوراق الحكومية وفقاً لوكالات التقييم في آخر الفترة المالية ، بناء على تقييم ستاندرد أند بور وما يعادله .

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م			
أوراق حكومية	استثمارات في أوراق مالية	(بالآلاف جنيه مصري)	الإجمالي
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
AA- الى AA+	-	٦١٦,٩٣٥	٦١٦,٩٣٥
A- الى A+	-	١,٢٧١,٢٧٥	١,٢٧١,٢٧٥
أقل من A-	٢١,٨٩٣,٥٩٨	١٢,٢٣٩,٤٥٤	٣٤,١٣٣,٠٥٢
الإجمالي	٢١,٨٩٣,٥٩٨	١٤,١٢٧,٦٦٤	٣٦,٠٢١,٢٦٢

٣١ ديسمبر ٢٠١٨م			
أوراق حكومية	استثمارات في أوراق مالية	(بالآلاف جنيه مصري)	الإجمالي
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
AA- الى AA+	-	٥٣٤,٥٨٥	٥٣٤,٥٨٥
A- الى A+	-	١,٣٩٨,٣٦٨	١,٣٩٨,٣٦٨
أقل من A-	١٥,٦٤٧,٠٣٨	٩,٦٧٢,٥٢٨	٢٥,٣١٩,٥٦٦
الإجمالي	١٥,٦٤٧,٠٣٨	١١,٦٠٥,٤٨١	٢٧,٢٥٢,٥١٩

٧/أ الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال الفترة الحالية بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي :

طبيعة الأصل	القيمة الدفترية
	بالآلاف جنيه مصري
فيلا	١,٤٩٥
بيع فيلات	(٣,٩٩٦)
الإجمالي	(٢,٥٠١)

يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالمركز المالي . ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

٩/أ تركب مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر عمليات التوظيف والاستثمار

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف والاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر السنة المالية الحالية . عند إعداد هذا الجدول ، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك :

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

جمهورية مصر العربية

(بالألف جنيه مصري)

الإجمالي

دول أخرى

دول الخليج
العربي

أوروبا

الوجه القبلي

الإسكندرية
والدلتا وسيناء

القاهرة الكبرى

مشاركات ومراجبات ومضاربات للعملاء:

استثمارات مالية :

- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

- بالتكلفة المستهلكة

أصول أخرى

الإجمالي في نهاية السنة الحالية

الإجمالي في نهاية سنة المقارنة

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ م
قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف والاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك :

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ م

(بالآلاف جنيه مصري)

الإجمالي	أفراد	أنشطة أخرى	قطاع حكومي	بيع الجملة وتجارة التجزئة	نشاط عقاري	مؤسسات صناعية	مؤسسات مالية	مشاركات ومراجعات ومضاربات للعملاء : استثمار مالي :
١٠,٢٤٦,٧٥٢	٩٤٠,٠٦٣	١١٤,٦٥٥	٩٩٣,٣٤٣	٥٤٣,٩٩٣	٣٩٩,٠٢٣	٦,٠١٩,٠٩٢	١,٢٣٦,٥٨٣	-
٤,٣٣٦,١٤٥	-	١,١١٤,٠٥٩	٣٨١,٥٠٣	١,٠٢٩,٥٢٩	٨٣٦,٧٤٦	٨٥٤,٣٢٧	١١٩,٩٨١	-
٢٩٧,٥١٢	-	٢٢,٠٩٢	-	-	٢٧٥,٤٧٠	-	-	-
٣٤,٩١٤,٧٥١	-	-	٣٤,٥٤٠,٩٠٧	-	-	-	٣٧٣,٨٤٤	-
٢,١٠٤,٤٦٤	-	-	-	-	٤٣٤,٩٠١	-	١,٦٦٩,٥٦٣	-
٥١,٨٩٩,٦٧٤	٩٤٠,٠٦٣	١,٢٥٠,٨٠٦	٢٥,٩١٥,٧٥٣	١,٥٧٣,٥٢٢	١,٩٤٦,١٤٠	٦,٨٧٣,٤١٩	٢,٣٩٩,٩٧١	-
٤١,٥٥٩,٦١٨	٩٢٤,٨٤٦	١,٤١٠,٠١٠	٢٧,٥٢٤,٠٣٦	١,٤٥٩,٧٢٨	١,٩٠١,٥٨٤	٥,٨٥٦,٤١٥	٢,٤٧٢,٩٩٩	-

- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
- بالتكلفة المستهلكة

أصول أخرى

الإجمالي في نهاية السنة الحالية
الإجمالي في نهاية سنة المقارنة

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

٣/ب - خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق ، وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية ، ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

ب/١ ملخص القيمة المعرضة للخطر إجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقاً لنوع الخطر

(بالإلف جنيه مصري)			١٢ شهر حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٩م			
أقل	أعلى	متوسط	أقل	أعلى	متوسط	
١,٧٣١,٣٧٤	٣٤,٣٠٣,٩٨٦	١٧,٦٦٨,٢١١	٢٩,٥٢٥,٢٢٣	٣٤,٣٠٣,٩٨٦	٣٢,٠٨٧,٢١٥	خطر أسعار الصرف
١٧,٢٧٠,٧٠٦	١٩,٠٥٧,٠٦٠	١٨,٤٥٩,٨٦٤	١٨,٧٩٢,٤٦٢	١٩,٩٢٧,٠٠٥	١٩,٢٦٧,٦٠٠	خطر سعر العائد
٩,٤٩١,٠١٤	١٠,٧٤٣,٥٦٤	٩,٩٠١,٣٨٨	٩,٤٩١,٠١٤	١٠,٧٤٣,٥٦٤	١٠,٢٠٦,٥٧٦	خطر أدوات الملكية
٢٨,٤٩٣,٠٩٤	٦٤,١٠٤,٦١٠	٤٦,٠٢٩,٤٦٣	٥٧,٨٠٨,٦٩٩	٦٤,٩٧٤,٥٥٥	٦١,٥٦١,٣٩١	إجمالي القيمة عند الخطر

القيمة المعرضة للخطر لمحفظه المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

(بالإلف جنيه مصري)			١٢ شهر حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٩م			
أقل	أعلى	متوسط	أقل	أعلى	متوسط	
-	-	-	٢٧٥,٤٧٠	٢٧٧,٩٤١	٦٩,٢٧٧	خطر أسعار الصرف
-	-	-	-	-	-	خطر سعر العائد
-	-	-	-	-	-	خطر أدوات الملكية
-	-	-	٢٧٥,٤٧٠	٢٧٧,٩٤١	٦٩,٢٧٧	إجمالي القيمة عند الخطر

القيمة المعرضة للخطر للمحفظه لغير غرض المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

(بالإلف جنيه مصري)			١٢ شهر حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٩م			
أقل	أعلى	متوسط	أقل	أعلى	متوسط	
١,٧٣١,٣٧٤	٣٤,٣٠٣,٩٨٦	١٧,٦٦٨,٢١١	٢٩,٥٢٥,٢٢٣	٣٤,٣٠٣,٩٨٦	٣٢,٠١٧,٩٣٨	خطر أسعار الصرف
١٧,٢٧٠,٧٠٦	١٩,٠٥٧,٠٦٠	١٨,٤٥٩,٨٦٤	١٨,٧٩٢,٤٦٢	١٩,٩٢٧,٠٠٥	١٩,٢٦٧,٦٠٠	خطر سعر العائد
٩,٤٩١,٠١٤	١٠,٧٤٣,٥٦٤	٩,٩٠١,٣٨٨	٩,٤٩١,٠١٤	١٠,٧٤٣,٥٦٤	١٠,٢٠٦,٥٧٦	خطر أدوات الملكية
٢٨,٤٩٣,٠٩٤	٦٤,١٠٤,٦١٠	٤٦,٠٢٩,٤٦٣	٥٧,٨٠٨,٦٩٩	٦٤,٩٧٤,٥٥٥	٦١,٤٩٢,١١٤	إجمالي القيمة عند الخطر

ترتبط الزيادة في القيمة المعرضة للخطر ، خاصة سعر العائد ، بالزيادة في حساسية سعر العائد في الأسواق المالية العالمية .

وتم حساب النتائج الثلاثة السابقة للقيمة المعرضة للخطر بشكل مستقل عن المراكز المعنية والتحركات التاريخية للأسواق ، ولا يشكل إجمالي القيمة المعرضة للخطر المتاجرة وغير المتاجرة القيمة المعرضة للخطر للبنك وذلك نظراً للارتباط بين أنواع الخطر وأنواع المحافظ وما يتبعه من تأثير متنوع .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ م

ب/ ٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً . ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية . ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

(بالآلاف جنيه مصري)

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ م

الأصول المالية	جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	٤,٧٠١,٢٠٤	٣,٤٩٠,٤٨٤	١١٠,٤٠٥	١٦,٨٧٣	٦٠,٥١١	٨,٣٧٩,٤٧٧
أرصدة لدى البنوك	٢٥,٧٩٨,٥١٢	٨,٤٦٦,٢٧٩	٤٤٨,٠٤٩	١١٢,٧٠٣	١,٤١٠,٦٤٣	٣٦,٢٣٦,١٨٦
مشاركات و مرابحات ومضاربات مع العملاء	٧,٩٢٨,٣٢٣	٢,٣١٨,٤٢٩	-	-	-	١٠,٢٤٦,٧٥٢
استثمارات مالية :						
بالبقية العادلة من خلال الدخل الشامل	١,٧٢٧,٣٣٠	٢,١٧٠,٧٩٢	٤٣٨,٠٣٢	-	-	٤,٣٣٦,١٤٥
بالبقية العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٢٢,٠٩٢	٢٧٥,٤٧٠	-	-	-	٢٩٧,٥٦٢
بالتكلفة المستهلكة	١٨,٧٤٧,٢٦٧	١٦,١٦٧,٤٨٤	-	-	-	٣٤,٩١٤,٧٥١
أصول مالية أخرى	٢,١٣٥,٨٣٩	(٧٧,٠٥٧)	(٨٩٦)	٣٩,٢٠٧	٧,٣٧١	٢,١٠٤,٤٦٤
إجمالي الأصول المالية	٦١,٠٦٠,٥٦٧	٣٢,٨١١,٨٨١	٩٩٥,٥٨١	١٦٨,٧٨٣	١,٤٧٨,٥٢٥	٩٦,٥١٥,٣٣٧

الالتزامات المالية	جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
أرصدة مستحقة للبنوك	٩,٦٥٦	٦٩,٥٢٤	٧٤٧	٤	-	٧٩,٩٣١
الأوعية الادخارية	٥٣,٧٩٥,٠٩٨	٢٦,٥٩٦,٧٣٢	٩٣١,٤٧٥	١٣١,١٢٣	١,٤٤١,٤٥٩	٨٢,٨٩٥,٨٨٧
التزامات مالية أخرى	٢,٤٣٣,٦٩٦	٩٠,٧١٦	٤٧٦	١٣٧	٦١	٢,٥٢٥,٠٨٦
إجمالي الالتزامات المالية	٥٦,٢٣٨,٤٥٠	٢٦,٧٥٦,٩٧٢	٩٣٢,٦٩٨	١٣١,٢٦٤	١,٤٤١,٥٢٠	٨٥,٥٠٠,٩٠٤
صافي المركز المالي	٤,٨٢٢,١١٧	٦,٠٥٤,٩٠٩	٦٢,٨٨٣	٣٧,٥١٩	٣٧,٠٠٥	١١,٠١٤,٤٣٣
ارتباطات متعلقة بالتوظيف	٢٤٦,٠٣٣	١,٧٩٥,٠٠٨	٦٨,٤٤٢	٨٧	١٠,٦٧٦	٢,١٢٠,٢٤٦
في نهاية سنة المقارنة						
إجمالي الأصول المالية	٥٥,٦٢٤,٢٣٠	٣٥,١٩٧,٢٠٨	١,١٢٢,٨٩٠	١٩٦,٠٦٠	١,٦٣١,٤٣٢	٩٣,٧٧١,٨٢٠
إجمالي الالتزامات المالية	٤٩,٢٨٦,٧٥٤	٢٩,٩١٤,٧٦٢	١,٠٤٣,٩٣٧	١٥٠,٧٨٤	١,٦٣١,٨٨٦	٨٢,٠٢٨,١٢٣
صافي المركز المالي	٦,٣٣٧,٤٧٦	٥,٢٨٢,٤٤٦	٧٨,٩٥٣	٤٥,٢٧٦	(٤٥٤)	١١,٧٤٣,٦٩٧

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

ب/ ٣ خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة ، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

ويخلص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:

(بالألف جنيه مصري)

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	بدون عائد	الإجمالي
الأصول المالية						
٣,٠٦٦,٨٦٦	-	-	-	-	٥,٣١٢,٦١١	٨,٣٧٩,٤٧٧
٢٠,٧٨٥,١٤٧	١٠,٠٤١,٤٢٢	٤,٧٩٧,٩٣٥	٤٩٥,٥٨٩	-	١١٦,٠٩٣	٣٦,٢٣٦,١٨٦
١٣٢,٥٨٩	٢٥٤,٦٠٢	٢,٦١٠,٠٢٢	٤,٢٩٨,٢٦٩	٢,١٩١,٦٥٨	٧٥٩,٦١٢	١٠,٢٤٦,٧٥٢
استثمارات مالية :						
-	٧٠,٨٩٤	١,٧٣٦	١,٧٦٠,٨٤٢	٢,٥٠٢,٦٧٣	-	٤,٣٣٦,١٤٥
-	٢٩٧,٥٦٢	-	-	-	-	٢٩٧,٥٦٢
٤,٠٣٧,٨٩٢	٥,٣٩٨,١٥٤	٩,٩٨٤,٢٩٦	١١,٨٤٣,٨٣٠	٣,٦٥٠,٥٧٩	-	٣٤,٩١٤,٧٥١
٥٢٦,١١٦	٥٢٦,١١٦	٥٢٦,١١٦	٥٢٦,١١٦	-	-	٢,١٠٤,٤٦٤
٢٨,٥٤٨,٦١٠	١٦,٥٨٨,٧٥٠	١٧,٩٢٠,١٠٥	١٨,٩٢٤,٦٤٦	٨,٣٤٤,٩١٠	٦,١٨٨,٣١٦	٩٦,٥١٥,٣٣٧

حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	بدون عائد	الإجمالي
الالتزامات المالية						
-	-	-	-	-	٧٩,٩٣١	٧٩,٩٣١
١٠,٤١٧,٨٨٨	٩,١٠٣,٨١٨	٩,١٠٣,٨١٨	٢٠,٤٥٧,٠٦٠	٢٨,٣٤١,٤٨٦	٥,٤٧١,٨١٧	٨٢,٨٩٥,٨٨٧
٦٣١,٢٧٢	٦٣١,٢٧٢	٦٣١,٢٧١	٦٣١,٢٧١	-	-	٢,٥٢٥,٠٨٦
١١,٠٤٩,١٦٠	٩,٧٣٥,٠٩٠	٩,٧٣٥,٠٨٩	٢١,٠٨٨,٣٣١	٢٨,٣٤١,٤٨٦	٥,٥٥١,٧٤٨	٨٥,٥٠٠,٩٠٤
١٧,٤٩٩,٤٥٠	٦,٨٥٣,٦٦٠	٨,١٨٥,٠١٦	(٢,١٦٣,٦٨٥)	(١٩,٩٩٦,٥٧٦)	٦٣٦,٥٦٨	١١,٠١٤,٤٣٣
٤٣,٠٧٧,٤٦٢	١٠,٦٣٣,٨١٥	٤,٨٣٦,٦٦٧	١٨,٤٠٥,٠٩٦	٧,٦١٧,١٦٩	٧,٠٥٠,٨٦٠	٩١,٦٢١,٠٦٩
١١,٩١٠,٣١٧	١٠,٣٤٩,٠٠٧	١٠,٣٤٩,٠٠٧	١٨,٤٨٩,٦٦٢	٢٧,٢٥٥,٤٦٠	٣,٢١٦,٧٢٨	٨١,٥٧٠,١٨١
٣١,١٦٧,١٤٥	٢٨٤,٨٠٨	(٥,٥١٢,٣٤٠)	(٨٤,٥٦٦)	(١٩,٦٣٨,٢٩١)	٣,٨٣٤,١٣٢	١٠,٠٥٠,٨٨٨

ج/٣ خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ، ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشؤون المالية بالبنك ما يلي :

* يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات . ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء . ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .

* الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .

* مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .

* إدارة التركيز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة . وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلى أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشؤون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والآجال .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

التدفقات النقدية غير المشتقة :

يمثل الجدول التالي التدفقات النقدية المدفوعة من قبل البنك بطريقة الالتزامات المالية غير المشتقة موزعة على أساس المدة المتبقية من الاستحقاقات التعاقدية في تاريخ المركز المالي ، وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصصة ، بينما يدير البنك خطر السيولة على أساس التدفقات النقدية غير المخصصة المتوقعة وليست التعاقدية :

(بالألف جنيه مصري)

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
الالتزامات المالية					
-	-	-	-	٧٩,٩٣١	٧٩,٩٣١
أرصدة مستحقة للبنوك					
١٠,٤١٧,٨٨٨	٩,١٠٣,٨١٨	٩,١٠٣,٨١٨	٢٠,٤٥٧,٠٦٠	٣٣,٨١٣,٣٠٣	٨٢,٨٩٥,٨٨٧
الأوعية الادخارية والودائع الأخرى					
٦٣١,٢٧٢	٦٣١,٢٧٢	٦٣١,٢٧١	٦٣١,٢٧١	-	٢,٥٢٥,٠٨٦
التزامات مالية أخرى					
١١,٠٤٩,١٦٠	٩,٧٣٥,٠٩٠	٩,٧٣٥,٠٨٩	٢١,٠٨٨,٣٣١	٣٣,٨٩٣,٢٣٤	٨٥,٥٠٠,٩٠٤
إجمالي الالتزامات المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدى					
٢٨,٥٤٨,٦١٠	١٦,٥٨٨,٧٥٠	١٧,٩٢٠,١٠٥	١٨,٩٢٤,٦٤٦	١٤,٥٣٣,٢٢٦	٩٦,٥١٥,٣٣٧
إجمالي الأصول المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدى					

(بالألف جنيه مصري)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨م

حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
الالتزامات المالية					
-	-	-	-	١٠٤,٧١٣	١٠٤,٧١٣
أرصدة مستحقة للبنوك					
١١,٣٠٨,٢٥٤	٩,٧٤٦,٩٤٤	٩,٧٤٦,٩٤٤	١٧,٨٨٧,٥٩٩	٣٠,٣٦٧,٤٧٥	٧٩,٠٥٧,٢١٦
الأوعية الادخارية والودائع الأخرى					
٦٠٢,٠٦٣	٦٠٢,٠٦٣	٦٠٢,٠٦٣	٦٠٢,٠٦٣	-	٢,٤٠٨,٢٥٢
التزامات مالية أخرى					
١١,٩١٠,٣١٧	١٠,٣٤٩,٠٠٧	١٠,٣٤٩,٠٠٧	١٨,٤٨٩,٦٦٢	٣٠,٤٧٢,١٨٨	٨١,٥٧٠,١٨١
إجمالي الالتزامات المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدى					
٤٣,٠٧٧,٤٦٢	١٠,٦٣٣,٨١٥	٤,٨٣٦,٦٦٧	١٨,٤٠٥,٠٩٦	١٤,٦٦٨,٠٢٩	٩١,٦٢١,٠٦٩
إجمالي الأصول المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدى					

د/٣ إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠ % .

وتخضع فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها ، ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥ % من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجالها) و ٤٥ % من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المستهلكة وفي شركات تابعة وشقيقة .

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التوظيفات (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي .

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر الى ١٠٠ % مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر عمليات التوظيف والاستثمار المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

* منظومة إدارة مخاطر هيكل سعر الفائدة

يتم تحديد وقياس هذا الخطر بمعرفة وحدة الأصول والالتزامات (ALMU) التابعة للإدارة المالية بالبنك ويتم تقييم المخاطر وحدودها والإجراءات التصحيحية الواجب القيام بها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات (ALCO) برئاسة رئيس البنك وعضوية المديرين التنفيذيين والمدير المالي ومديرو الإدارات التجارية ومدير شبكة الفروع والسكرتير العام ورئيس غرفة المعاملات الدولية وتقوم غرفة المعاملات الدولية بتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تقرها لجنة الأصول والالتزامات لتصحيح الفجوات من خلال التعامل في الأسواق المالية وتعد الغرفة تقاريرها بما حدث من تطور وعرضها على وحدة الأصول والالتزامات ولجنة الأصول والالتزامات.

* مهام لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)

- البت في الحدود المقبولة لأغراض تحليل الحساسية.
- مراجعة الافتراضات المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها.
- استعراض مخاطر وفجوات أسعار الفائدة وموقف الحساسية بالبنك والواردة بتقارير وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU).
- تقييم وتعديل واعتماد التوصيات المقترحة لتعديل الفجوات -إن وجدت- بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

* مهام وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU)

- توثيق سياسة إدارة المخاطر كما تم إقرارها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات والحفاظ عليها.
- إعداد النماذج المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والعمل على تطويرها باستمرار.
- إعداد تقارير بالقيم المعرضة للخطر وتطور تلك القيم على مدار الزمن وعرض تلك التقارير على لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- تقديم توصيات لتعديل الفجوات بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.
- متابعة تطبيق قرارات لجنة الأصول والالتزامات وإخطارها بمدى التقدم في تطبيق تلك القرارات.
- أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة :
- يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند " صافي الدخل من المتاجرة " كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة ببند قائمة الدخل الشامل الآخر ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقاً للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية المستقلة " أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة " فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية " فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة " طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة " وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل الآخر ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة أو القيمة الاسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

يوضح الجدول أدناه الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة في القوائم المالية المستقلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناء على مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

-المستوي الأول:

وتتمثل مدخلات المستوي الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مطابقة يستطيع البنك الوصول إليها في تاريخ القياس.

-المستوي الثاني:

وتتمثل مدخلات المستوي الثاني في كافة المدخلات بخلاف أسعار معلن عنها ضمن المستوي الأول وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

-المستوي الثالث:

وتتمثل مدخلات المستوي الثالث في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

بالآلاف جنيه مصري

الأصول المالية	المستوي الأول	المستوي الثاني	المستوي الثالث	الاجمالي
وثائق صناديق استثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	١,١٢٤,٣٩٠	-	١,١٢٤,٣٩٠
وثائق صناديق استثمار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٢٧٥,٤٧٠	-	-	٢٧٥,٤٧٠
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٢٢,٠٩٢	-	-	٢٢,٠٩٢
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢,٧٥٥,١٣٧	-	-	٢,٧٥٥,١٣٧

- تمويلات وتسهيلات للعملاء

تظهر القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال .

- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كأدوات دين بالتكلفة المستهلكة " ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية " .

- ويتكون البسط لمعدل كفاية رأس المال من الشرحتين التاليتين طبقاً لبازل II :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع - بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة - والأرباح المحتجزة والاحتياطيات القائمة التي ينص القانون والنظام الأساسي للبنك على تكوينها بعد توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام والاحتياطي الخاص كما يخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

وقد تم إدراج صافي الأرباح المرحلية في الشريحة الأولى وذلك طبقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٧ .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ويتكون مما يعادل رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين / التمويلات و التسهيلات الائتمانية المدرجة في المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥ % من إجمالي المخاطر الائتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرحجة بأوزان المخاطر والتمويلات / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات - مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجالها - بالإضافة إلى ٤٥ % من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وأدوات الدين بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة و ٤٥ % من قيمة الاحتياطي الخاص.

ويراعى عند حساب إجمالي بسط معدل كفاية رأس المال ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات - الودائع - المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٠ % مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به مع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقاً لمتطلبات بازل II بناءً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ والتي أصدرت في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢ .

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعها الخارجية خلال السنتين الماضيتين.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

وبلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية الفترة المالية الحالية :

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
		<u>الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي و الإضافي):</u>
١,٧٧٥,٦٨١	٣,٠٤٦,٦٦٩	رأس المال المصدر والمدفوع
(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)	أسهم خزينة (-)
٩٤٠,٠٠٦	١,١٩١,٥٦٠	الاحتياطات
-	١٤٩,١٥٣	احتياطي مخاطر العام
٣٣٥,٥١٠	-	احتياطي مخاطر معيار IFRS 9
٣,٦٤٢,٢٢٨	٤,٠٠٦,٢٥٣	الأرباح المحتجزة (الخسائر المرحلة)
١,٤٩٢,٣١٤	١,٦٤٠,٥٤٩	الأرباح / (الخسائر) المرحلية ربع السنوية
٩١٠	٩٤١	حقوق الأقلية
(٩٢٧,٨٥٨)	(٤٠١,٧١٨)	إجمالي الاستيعادات من رأس المال الأساسي المستمر Common Equity
-	٢,٢٧٩,٨٥٦	إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
٧,٢٤٨,٨٩٩	١١,٩٠٣,٣٧١	إجمالي رأس المال الأساسي و الإضافي
		<u>الشريحة الثانية (رأس المال المساند):</u>
١٥,١٤٧	-	٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص
١,٠٤٨,٧٧٤	-	٤٥% من رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
٢٦٢,٢٩٦	٢٠٧,٥٤٣	٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة
-	١٦٨,٧٩٦	رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة في المرحلة الأولى
١٦٥,٠٤٨	-	إجمالي مخصص خسائر الاضمحلال للتمويلات و التسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة
١,٤٩١,٢٦٥	٣٧٦,٣٣٩	إجمالي رأس المال المساند
٨,٧٤٠,١٦٤	١٢,٢٧٩,٧١٠	إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستيعادات (إجمالي رأس المال)
		<u>الأصول والالتزامات العرضية المرحجة بأوزان المخاطر:</u>
٥١,٣٥٩,٠٤٢	٥٢,٩٥٣,٨٨٩	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرحجة بأوزان المخاطر الائتمان، السوق والتشغيل
% ١٧,٠٢	% ٢٣,١٩	إجمالي القاعدة الرأسمالية / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرحجة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل

وافق البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥م على التعليمات الرقابية لقياس الخاصة بالرافعة المالية مع إلزام البنوك بالحد الأدنى لتلك النسبة (٣%) على أساس ربع سنوي وذلك على النحو التالي :

كنسبة استرشادية من نهاية سبتمبر ٢٠١٥م وحتى عام ٢٠١٧م.

كنسبة ملزمة اعتباراً من عام ٢٠١٨م .

كما أوجب عن الإفصاح عن النسبة ومكوناتها (بسطاً ومقاماً) بالقوائم المالية المنشورة أسوة بما يجري عليه حالياً فيما يخص المعيار المعتمد على المخاطر (CAR) .

ويتكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية من الآتي :

مكونات البسط يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستيعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر (CAR).

مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقاً للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك".

النسبة يجب ألا تقل نسبة الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية (بعد الاستيعادات) الى إجمالي تعرضات البنك عن (٣%) .

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م
ألف جنيه مصري ألف جنيه مصري

٧,٢٤٨,٨٩٩ ١١,٩٠٣,٣٧١

٩٣,٠٠٠,٤٢٩ ٩٨,٥٥٣,٢٧١

٢,٢٨٥,٥٥٤ ٢,٦٧٠,٨٩٩

٩٥,٢٨٥,٩٨٣ ١٠١,٢٢٤,١٧٠

% ٧,٦١ % ١١,٧٦

أولاً : بسط النسبة

الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستيعادات

ثانياً : مقام النسبة

إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية

التعرضات خارج الميزانية

إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية

نسبة الرافعة المالية %

٤ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

٤/أ خسائر الاضمحلال في مشاركات ومراجعات ومضاربات

يراجع البنك محفظة مشاركات ومراجعات ومضاربات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل ، ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير الى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة المراجعات وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى المراجعة الواحدة في تلك المحفظة ، وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير الى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من عملاء التوظيف على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار في وجود أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

٤/ب اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الاخر عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديداً ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي ، ولاتخاذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا .

٤/ج استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة ، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة إلى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

٤/د القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب مثل النماذج لتحديد القيمة العادلة يتم اختبارها ومراجعتها دورياً بواسطة أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بأعدادها . وتعتمد نتائج التقييم العادلة الى حد ما على الخبرة .

٤/هـ ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل مما يستدعي استخدام تقديرات هامه لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة علي الدخل وهناك عدد من العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأت ضرائب إضافية ، وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر علي ضريبة الدخل.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

٥ - التحليل القطاعي

- التحليل القطاعي للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة عمليات التوظيف و الاستثمار والمشتقات المالية .

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع والمراحيات الشخصية والمراحيات العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى كإدارة الأموال .

ونتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك .

٦ - صافي الدخل من العائد

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م
بالآلاف جنيه مصري

٢,٩٦٠,١٠٨	٣,٠٠٥,٧١١
٥٠٠,٠٨٨	٤٠٤,٤٤٥
٥٧٠,٦٩٦	٧٤٨,٦٧٢
٤,٠٣٠,٨٩٢	٤,١٥٨,٨٢٨
١,٦٧٩,٤٠٦	٢,٥٦٣,٢٧٧
٤١,٠٨٤	١١٧,٨٤٩
٥,٧٥١,٣٨٢	٦,٨٣٩,٩٥٤

عائد عمليات مشاركات ومراحيات ومضاريات والإيرادات المشابهة من :

البنك المركزي المصري

البنوك الأخرى

العملاء

المجموع

عائد أدوات دين حكومي

عائد استثمارات في أدوات دين بالتكلفة المستهلكة وبالقائمة العادلة من خلال

قائمة الدخل الشامل الآخر

الإجمالي

تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة من :

البنوك

العملاء

الإجمالي

الصافي

(٦٢,٠٦١)	(٦٢,٤٤٢)
(٢,٩٥٢,٣٨٠)	(٣,٤٨٣,٧٥٩)
(٣,٠١٤,٤٤١)	(٣,٥٤٦,٢٠١)
٢,٧٣٦,٩٤١	٣,٢٩٣,٧٥٣

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م بالآلاف جنيه مصري	
٢٧,٨٤١	٢٥,٩٥٤	الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف والاستثمار
٧,٢٠٠	٩,٣٧١	أتعاب خدمات تمويل المؤسسات
٣,٥٩٣	٣,٧٢٠	أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
١٣٩,٨٠٢	١١٢,٧٠٦	أتعاب أخرى
<u>١٧٨,٤٣٦</u>	<u>١٥١,٧٥١</u>	الإجمالي

٨ - توزيعات الأرباح

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م بالآلاف جنيه مصري	
٨١٢	٩١٤	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٨١	٢٤٤	عائد صندوق استثمار
٤٣,٠٦٠	٥٧,٣٦٧	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٥,٩٤٨	١٦,٥٧٦	شركات تابعة وشقيقة
<u>٥٩,٩٠١</u>	<u>٧٥,١٠١</u>	الإجمالي

٩ - صافي دخل المتاجرة

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م بالآلاف جنيه مصري	
٦٩,٧٢٢	٣٦,٣٩٧	عمليات النقد الأجنبي
		أرباح التعامل في العملات الأجنبية
(٢٢,٩٨٧)	(٣,٥٩٦)	(خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية
٢٠٦	٣,٥٧٧	بغرض المتاجرة
٤٦,٩٤١	٣٦,٣٧٨	أدوات حقوق الملكية
		الإجمالي

١٠ - رد (عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م بالآلاف جنيه مصري	
٣,٠٥٢	-	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
١٦,٦٢٩	-	أرصدة لدى البنوك
٤,٨٨٢	(١,٢٥٧)	أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٦٤,٧٥٨	-	أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة
٤٤,٤٨٢	(١٨,٠٥٥)	مشاركات ومراجعات ومضاربات مع العملاء
<u>١٣٣,٨٠٣</u>	<u>(١٩,٣١٢)</u>	الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

١١ - مصروفات إدارية

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م بالآلاف جنيه مصري	
(٣١٨,٢٥٣)	(٢٦٣,٢٨٩)	تكلفة العاملين
(١٤,١٥٧)	(١١,٩٥٩)	أجور ومرتببات
		تأمينات اجتماعية
		تكلفة المعاشات
(٩,٥٥٤)	(٩,٥٥٥)	تكلفة نظم الاشتراكات المحددة
(٣٤١,٩٦٤)	(٢٨٤,٣٠٣)	
(٤٣٢,٢٨٤) *	(٣٥٠,٢٥٥)	مصروفات إدارية أخرى *
(٧٧٤,٢٤٨)	(٦٣٤,٥٥٨)	الإجمالي

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م
بالآلاف جنيه مصري

* تحليل لأهم بنود مصروفات إدارية أخرى

٥٩,٠٨٠	الإهلاك
٤١,٦٣٢	اشتراكات ورسوم
٤٢,٠٢١	مزايا للعاملين (علاج طبي + مصروفات تدريب)
١٩,٣٩٦	مصروفات صيانة (الحاسب الآلي + المباني وسيارات وآلات)
٤,٦١٦	دعاية وإعلان
٤٢,٨٥٧	مصروفات تشغيل الحاسب الآلي والصارف الآلي
١١,٥٦١	مياه وكهرباء وتليفونات
١٥,٣٤٣	مصروفات الدمغة
٨,٠٧٤	مصروفات بريد وسويقت
١٣,٠١٨	استقبال وضيافة
١٤,٥٣٣	بدلات سفر وانتقال
٨,٧٩٠	إيجار مقار الصارف الآلي
٥,٨٥٥	أدوات كتابية ومطبوعات
٢,٥٨١	فيزا إليكترون / عمولات
١,٤٦٦	مصروفات قضائية
٣,٩٤٤	استشارات فنية
١٧,٥٠٨	مساهمة تكافليه لنظام التأمين الصحي
١,٥١٩	خدمات اجتماعية
٢٠,٤٣٥	ضرائب بخلاف ضرائب الدخل
٩٨,٠٥٥	أخرى
٤٣٢,٢٨٤	المجموع

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

١٢ - (مصرفات) إيرادات تشغيل أخرى

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م بالآلاف جنيه مصري	
(١٧٥,٤٩٨)	٦٤٠,٢١١	(خسائر) أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية
٢٨٠	١	ذات الطبيعة النقدية (بخلاف التي بغرض المتاجرة)
(١,٥٤٤)	(٨٤٥)	أرباح بيع أصول ثابتة
٢٤,٧٠٦	١٣,٢٧٥	إيجار تشغيلي
١٠,١٦٩	(٤,٣١٢)	أخرى
(١٤١,٨٨٧)	٦٤٨,٣٣٠	رد (عبء) مخصصات أخرى
		الإجمالي

١٣ - (مصرفات) ضرائب الدخل

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م بالآلاف جنيه مصري	
(٦٥٢,٦٠٥)	(٥٨٨,١٥٦)	ضرائب الدخل الحالية
(٤١٢,٦٠٥)	(٢٣٨,١٥٦)	وتتمثل ضرائب الدخل الحالية في الآتي:
(٢٤٠,٠٠٠)	(٣٥٠,٠٠٠)	ضرائب الدخل المحسوبة على أساس معدل ضرائب ٢٠% *
(٦٥٢,٦٠٥)	(٥٨٨,١٥٦)	ضرائب دخل جارية
		الإجمالي

* تمثل ضرائب على إيرادات أذون الخزانة وسندات الخزانة بضمان الحكومة المصرية بالعملة المحلية.

وفيما يلي الموقف الضريبي :

أولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٧م .
- بالنسبة لعام ٢٠١٨م تم تقديم الإقرار في الموعد المحدد قانوناً وسداد الضريبة من واقعه ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثانياً: ضريبة المرتبات والأجور

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٧م .
- بالنسبة لعام ٢٠١٨م والفترة حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ تم توريد الضريبة الشهرية المستحقة في الموعد المحدد قانوناً ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثالثاً: ضريبة الدمغة

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨م .
- بالنسبة للفترة من ٢٠١٩/٠١/٠١ وحتى ٢٠١٩/٦/٣٠ فقد تم تقديم الإقرار الضريبي الربع سنوي في ميعادها وسداد الضريبة المستحقة من واقعه ، وجارى حالياً أعمال الفحص الضريبي لعام ٢٠١٨م .

رابعاً: الضريبة العقارية

- تم سداد جميع الضرائب المستحقة على فروع ومقرات البنك ، وذلك وفقاً للربط القديم .
- بداية من تطبيق القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعمول به من ٢٠١٣/٧/١م تم سداد الضرائب المستحقة عن فروع ومقرات البنك (المرسل بها إخطارات ومطالبات سداد) وذلك حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٩م ، بما فيها المطالبات والمطعون عليها لحين صدور قرارات لجان طعن .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

١٤ - نصيب السهم في الربح

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م بالآلاف جنيه مصري	
٢,٠٥٩,٢٧١	١,٩٦٧,١٢٧	صافي أرباح الفترة
(١١٢,٥٠٠)	(٩٠,٠٠٠)	حصة العاملين
(١٠,٥٠٠)	(١٠,٥٠٠)	مكافأة مجلس الإدارة
١,٩٣٦,٢٧١	١,٨٦٦,٦٢٧	
٤٤٠,١٩٧	٣٦٦,٨٣١	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة
٤,٣٩٩	٥,٠٨٩	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه)

- تبويب وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية :

يوضح الجدول التالي الأصول المالية (قبل خصم أي مخصصات للاضمحلال) بالأجمالي وفقاً لتبويب نموذج الأعمال :

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م	التكلفة المستهلكة	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	إجمالي القيمة الدفترية
٨,٣٨٠,٥٨٠	-	-	-	٨,٣٨٠,٥٨٠
٣٦,٢٣٧,٩٣٩	-	-	-	٣٦,٢٣٧,٩٣٩
١١,١٧٥,٦٨٩	-	-	-	١١,١٧٥,٦٨٩
-	٤٥٦,٥٤١	٣,٨٧٩,٦٠٤	٤,٣٣٦,١٤٥	٤,٣٣٦,١٤٥
٣٤,٩٦٦,٠٥١	-	-	-	٣٤,٩٦٦,٠٥١
٩٠,٧٦٠,٢٥٩	٤٥٦,٥٤١	٣,٨٧٩,٦٠٤	٩٥,٠٩٦,٤٠٤	٩٥,٠٩٦,٤٠٤

يوضح الجدول التالي الأصول المالية بالصافي وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ ومعياري IFRS 9 وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩م

بالآلاف جنيه مصري

١ يناير ٢٠١٩م	تعليمات البنك المركزي ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨	القياس وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9	القيمة الدفترية وفقاً لتعليمات البنك المركزي ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨	إعادة التقييم * أثر المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9	إعادة القياس * القيمة الدفترية المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	تمويلات وتسهيلات	التكلفة المستهلكة	٧,٩٤٨,٧٧٢	(٤,٥٧٤)	٧,٩٤٤,١٩٨
أرصدة لدى البنوك	تمويلات وتسهيلات	التكلفة المستهلكة	٤٢,١١٢,٦٧٩	(١٨,٩٥٥)	٤٢,٠٩٣,٧٢٤
أوراق حكومية	تمويلات وتسهيلات	التكلفة المستهلكة	١٥,٠٦٨,٥٩٦	(١٤,٩٦٦,٦١٠)	-
مشاركات ومراجعات ومضاربات مع العملاء	تمويلات وتسهيلات	التكلفة المستهلكة	٨,٣٨٦,٦٩٦	(١٣٦,٤٠٢)	٨,٢٥٠,٢٩٤
أدوات الدين	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المستهلكة	١١,٠٧١,٠٩٣	١٤,٨٩٩,٧٢٥	٢٥,٩١٩,٦١٧
صناديق استثمار	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٢,٣٥٦	(٢٢,٣٥٦)	-
أدوات حقوق ملكية	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢,٥٣٣,٦١٦	-	٢,٥٣٣,٦١٦
صناديق استثمار	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٢٩٢,٤٨٤	(٢٩٢,٤٨٤)	-
صناديق استثمار	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٤٨٣,٣٦٢	٢٢,٣٥٦	١,٥٠٥,٧١٨
أدوات الدين	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٥٩٢,٣٧٥	٩٦,٨٨٥	٦٨٢,٤٧٤
إجمالي الأصول			٨٩,٥١٢,٠٢٩	(٢٩٢,٤٨٤)	٨٨,٩٢٩,٦٤١

* يرتبط إعادة القياس بتعديلات الخسائر الائتمانية المتوقعة بينما يشمل إعادة التقييم تعديلات خاصة بالتغيرات في أسس القياس.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

١٥ - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالآلاف جنيه مصري	نقدية
١,٤١٧,٩٤٩	١,٢٣٧,٠٦٥	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي الإجمالي (١)
٦,٩٦٢,٦٣١	٦,٧١١,٧٠٧	
٨,٣٨٠,٥٨٠	٧,٩٤٨,٧٧٢	
(١,١٠٣)	-	يخصم : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
(١,١٠٣)	-	إجمالي (٢)
٨,٣٧٩,٤٧٧	٧,٩٤٨,٧٧٢	إجمالي (١) + (٢)
٥,٣١٢,٦١١	٤,٧٣٩,٠٧١	أرصدة بدون عائد
٣,٠٦٦,٨٦٦	٣,٢٠٩,٧٠١	أرصدة ذات عائد
٨,٣٧٩,٤٧٧	٧,٩٤٨,٧٧٢	الإجمالي

١٦ - أرصدة لدى البنوك

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالآلاف جنيه مصري	حسابات جارية
١١٦,٠٩٣	١٨٦,٣٨٧	ودائع
٣٦,١٣٥,٦٤٣	٤٢,٠٠٢,٨٦٣	يخصم : الإيرادات المقدمة للبنك المركزي المصري
-	(٣١١)	يخصم : الإيرادات المقدمة للبنوك خارجية
(٦,٧٥٤)	(١,٦٣٧)	يخصم : الإيرادات المقدمة للبنوك محلية
(٧,٠٤٣)	(٧٤,٦٢٣)	الإجمالي (١)
٣٦,٢٣٧,٩٣٩	٤٢,١١٢,٦٧٩	
(٤)	-	يخصم : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة للبنوك خارجية
(١,٧٤٩)	-	يخصم : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة للبنوك محلية
(١,٧٥٣)	-	إجمالي (٢)
٣٦,٢٣٦,١٨٦	٤٢,١١٢,٦٧٩	إجمالي (١) + (٢)
٢٥,٢٩١,٥٦٠	٢٥,٧٣٤,٣١٧	البنك المركزي المصري بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي
٨,٥٤٢,٤٩٢	١٤,٦٠٤,٥٠٨	بنوك محلية
٢,٤٠٢,١٣٤	١,٧٧٣,٨٥٤	بنوك خارجية
٣٦,٢٣٦,١٨٦	٤٢,١١٢,٦٧٩	الإجمالي
١١٦,٠٩٣	١٨٦,٣٨٧	أرصدة بدون عائد
٣٦,١٢٠,٠٩٣	٤١,٩٢٦,٢٩٢	أرصدة ذات عائد
٣٦,٢٣٦,١٨٦	٤٢,١١٢,٦٧٩	الإجمالي
٣٦,٢٣٦,١٨٦	٤٢,١١٢,٦٧٩	أرصدة متداولة
٣٦,٢٣٦,١٨٦	٤٢,١١٢,٦٧٩	الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

١٧ - مشاركات ومراجعات ومضاربات مع العملاء

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م
٣١ ديسمبر ٢٠١٨م
بالألف جنيه مصرى
بالألف جنيه مصرى

تجزئة :		
سيارات	٣٩٤,٠٤٧	٣٨٦,٢٠٩
سلع معمره واخرى	١٤٥,٢١٨	١٦٢,٦٧٣
عقارية	٤٢٩,٧٣٤	٤٤١,٨٣٠
موظفين	١٨٢,٥٨٩	١٧٧,٤٩٩
اجمالى التجزئة (١)	١,١٥١,٥٨٨	١,١٦٨,٢١١
مؤسسات :		
شركات كبيره ومتوسطه	٩,٨١١,٣٧١	٧,٩١٨,٧٣٨
شركات صغيره	١,٣٤١,٤٩٣	١,٤٠٩,٣٠٥
شركات متناهية الصغر	٦٠,٦٥٣	٨١,٦٨١
إجمالى (٢)	١١,٢١٣,٥١٧	٩,٤٠٩,٧٢٤
اجمالى المشاركات و المضاربات والمراجعات للعملاء (٢+١)	١٢,٣٦٥,١٠٥	١٠,٥٧٧,٩٣٥
يخصم : الإيرادات المقدمة	(١,١٨٩,٤١٦)	(١,٢٦٠,٩١٨)
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(٩٢٨,٩٣٧)	(٩٣٠,٣٢١)
الصافي يوزع الى:	١٠,٢٤٦,٧٥٢	٨,٣٨٦,٦٩٦
أرصدة متداولة	١٠,٢٤٦,٧٥٢	٨,٣٨٦,٦٩٦
الإجمالى	١٠,٢٤٦,٧٥٢	٨,٣٨٦,٦٩٦

بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية المتداولة والتي لا يمكن التصرف فيها إلا بموافقة البنك ضمانا لعمليات توظيف تجارية
في تاريخ الميزانية مبلغ ٥٩,٨٨١ ألف جنيه مصرى مقابل مبلغ ٥٩,٨٨١ ألف جنيه مصرى في تاريخ المقارنة .

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م (بالألف جنيه مصرى)

مرحلة (١)	ECL	مرحلة (٢)	ECL	مرحلة (٣)	ECL	الإجمالي	ECL
شركات كبيره	٤,٩٧٩,٢٢٩	١٠,٨٢٨	٤,٠٨٢,٦٢٦	١٤٦,٣٢٢	٦٥,٨٤٨	١٢,٩٠١	٩,١٢٧,٧٠٣
شركات متوسطه	٣٥٦,٧٣٦	٣١٩	١١,٠٤٢	١١٨	٣١٥,٨٩٠	١٦٢,٨٢٠	٦٨٣,٦٦٨
افراد	٩٩٥,١٢٦	٣١,٤٣٥	٢٥,٥١١	١,٩٤٧	١٣٠,٩٥١	١٠٧,٧٦٦	١,١٥١,٥٨٨
شركات صغيره	٧٨٨,٢٠١	٤٧,٢٢٠	١٤,٧٣٨	١,٦٥٨	٥٣٨,٥٥٤	٣٣٩,٩٤٥	١,٣٤١,٤٩٣
شركات متناهية الصغر	٦,٠٧٤	٨١٩	٣٨٨	٤١	٥٤,١٩١	٦٤,٧٩٨	٦٠,٦٥٣
الإجمالي	٧,١٢٥,٣٦٦	٩٠,٦٢١	٤,١٣٤,٣٠٥	١٥٠,٠٨٦	١,١٠٥,٤٣٤	٦٨٨,٢٣٠	١٢,٣٦٥,١٠٥

١ يناير ٢٠١٩م (بالألف جنيه مصرى)

مرحلة (١)	ECL	مرحلة (٢)	ECL	مرحلة (٣)	ECL	الإجمالي	ECL
شركات كبيره ومتوسطه	٣,٦٠٦,٢٥١	١٧,٨٨٩	٣,٨٩٢,٨١٨	١٧٩,٤٦٥	٤١٩,٦٦٩	٢١٢,٥١٥	٧,٩١٨,٧٣٨
افراد	٩٧٩,٥٥٩	٢٦,٩٠٧	٢١,٧٣٢	١,٨٥٣	١٦٦,٩٢٠	١٤٤,٤٣٤	١,١٦٨,٢١١
شركات صغيره ومتناهية الصغر	٧٢٦,٤٧٨	٤٧,١٤٠	٢٧,٩٢٨	٣,٤٤٢	٧٣٦,٥٨٠	٤٣٣,٠٧٨	١,٤٩٠,٩٨٦
الإجمالي	٥,٣١٢,٢٨٨	٩١,٩٣٦	٣,٩٤٢,٤٧٨	١٨٤,٧٦٠	١,٣٢٣,١٦٩	٧٩٠,٠٢٧	١٠,٥٧٧,٩٣٥

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

مخصص خسائر الاضمحلال ECL

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للمشاركات والمراجعات والمضاربات مع العملاء وفقاً للأنواع :

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م			(بالآلاف جنيه مصري)
افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالي	
١٤٧,٧٠٦	٧٨٢,٦١٥	٩٣٠,٣٢١	الرصيد أول السنة
٢٥,٤٨٨	١١٠,٩١٤	١٣٦,٤٠٢	اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي للمعيار الدولي IFRS 9
١٧٣,١٩٤	٨٩٣,٥٢٩	١,٠٦٦,٧٢٣	الرصيد بعد التعديل في ١ يناير ٢٠١٩م
٥,٢٢٥	٢٢٦,٦٥٧	٢٣١,٨٨٢	عبء الاضمحلال خلال الفترة
(٢٥,٧٦٢)	(٤٩,٣٤٩)	(٧٥,١٣٥)	مبالغ تم إعدامها خلال الفترة
(١١,٤٢٢)	(٢٦٤,٩٤٢)	(٢٧٦,٣٦٤)	مخصص انتفي الغرض منه
٧٨٥	(٧٨٥)	-	مناقلة
(٨٧٢)	(١٧,٣٢١)	(١٨,١٦٩)	فروق تقييم
١٤١,١٤٨	٧٨٧,٧٨٩	٩٢٨,٩٣٧	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م
٣١ ديسمبر ٢٠١٨م			(بالآلاف جنيه مصري)
افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالي	
١٦٠,٤٣٥	١,٠١٤,٤٤٤	١,١٧٤,٨٧٩	الرصيد أول السنة
٢٠,٠٩٤	٥٥,٤٤٩	٧٥,٥٤٣	عبء الاضمحلال خلال الفترة
(٩,٤٨٠)	(٢٥٤,٢٥٢)	(٢٦٣,٧٣٢)	مبالغ تم إعدامها خلال الفترة
٥,٨٦٦	(٥,٨٦٦)	-	محول من المؤسسات للأفراد
(٢٩,٣٠٤)	(٣١,٧٤٧)	(٦١,٠٥١)	مخصص انتفي الغرض منه
-	٣٣٣	٣٣٣	محول من مخصصات اخرى
٩٥	٤,٢٥٤	٤,٣٤٩	فروق تقييم
١٤٧,٧٠٦	٧٨٢,٦١٥	٩٣٠,٣٢١	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

١٨ - استثمارات مالية

بالآلاف جنيه مصري

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م

١/١٨ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

أدوات دين - بالقيمة العادلة :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية

وثائق صناديق استثمار :

- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية

إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (١)

٦٨٩,٢٦٠	٤٥٦,٥٤١
٩٨٢,٦٣٧	١,٠٨٢,٧٤٠
١,٥٥٠,٩٧٩	١,٦٧٢,٣٩٧
١,٥٠٥,٧١٨	١,١٢٤,٤٦٧
٤,٧٢٨,٥٩٤	٤,٣٣٦,١٤٥

١٨/ب - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

وثائق صناديق استثمار :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (٢)

٤١,٠١٢	٢٢,٠٩٢
٢٩٢,٤٨٤	٢٧٥,٤٧٠
٣٣٣,٤٩٦	٢٩٧,٥٦٢

١٨/ج - استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

أدوات دين :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

أذون الخزانة

عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء

عوائد لم تستحق بعد

مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة

إجمالي (أ)

- أدوات دين أخرى

مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة

إجمالي (ب)

إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أ + ب) (٣)

إجمالي استثمارات مالية (١ + ٢ + ٣)

وتتمثل أذون خزانة في :

أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم

أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم

أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم

عوائد لم تستحق بعد

عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء

مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة

إجمالي (١) + (٢)

بالآلاف جنيه مصري

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م

١,٦٠٠,٠٠٠	-
١,٥٠٠,٠٠٠	٢,٣٤٨,٧٠٠
١٢,٦١٩,٠٢٤	١٩,٣١٩,١٨١
(٦١٣,٣٦٦)	(٦٠٢,٣٧٠)
(٣٧,٠٦٢)	(٤٧,٠٨١)
-	(٢١,٣١٨)
١٥,٠٦٨,٥٩٦	٢٠,٩٩٧,١١٢

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

١٨ - استثمارات مالية - تابع

١٨/ح - استثمارات في شركات تابعة وشقيقة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات التابعة والشقيقة كما يلي :

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة
	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
أ- شركات تابعة :						
%٣٤,٧٢	١٣,٠٠٠	(٨,٣٥٦)	٢٩,٤٠٠	٤٥,١٥٧	٨٩,٩٧١	مصر
%٤٠,٠٠	٣٥,٢٠٠	(١٢,٣٢١)	٣٦٣,٣٩٥	٤١٢,٣٥٦	٦٤٤,٠٩١	مصر
%٤٤,٤٤	١	(٦,٣٢٨)	٢٧,١٣٣	٤٦,٣١٥	٤٦,٣٢٨	مصر
%٤٠,٠٠	٧٦,٧٢٠	٥,٢٠١	٣٨٢,١٨٣	٤٠٠,٢٣٨	٦٢٥,٤٥٧	مصر
%٥١,٣٨	٢٤,١٤٧	٦,٠١٧	١٦٧,٦٦٢	١٢٧,٧٦٥	٢٧٥,٠٦٤	مصر
%٣١,٣٧	٦٨,٧١٥	٢,٨٢٣	٣٠٤,٩٢١	٢٩٩,٢٩٢	٥٠٣,٦٠٦	مصر
%٨٧,٠٠	٤,٣٥٠	٦٧	٣٥,٦١٥	٣٤	٦,٣٧١	مصر
%٩٩,٩٩	٦١٩,٩٦٥	٣,١٣٤	٩,٦١٠	١٨,٣٥١	٦٩٢,٥٣٩	مصر
%٧٩,٩٠	٢٣,٩٧٠	٦٦٥	٣,١٢٦	٣,٧٧٦	٣٤,٥٦١	مصر
%٢٨,٠٠	٢٥,٠١١	(٥,٠٧٨)	١٨,١١٤	١٤,٠٧١	١١٩,٢٦٤	مصر
%٢,٥٠	٤,٩٩٠	١,٨٠٨	٣١,٦٢٩	٢٠٠,٦٠٤	٤١٦,٠٨٢	مصر
	<u>٨٩٦,٠٦٩</u>					
الإجمالي (أ)						

ب- شركات شقيقة:

%٢٤,٣٠	١٩,٦٣٣	٤٦,٠٧٢	٢٨١,٥٨٥	٧٣,٤٣٢	٢١٢,١٢٨	مصر
%٢٤,٧٥	٣٠,٦١٣	١٤٤,٠٠٥	١٧٩,٢٢٢	٧٥,٦٦١	٤٧٤,٩٥٤	مصر
%٢٥,٠٠	-	(١٩١)	٦	١,٦٣٥	٦٥٣	مصر
%٤٠,٠٠	١٠٦,٠٨٠	(١٦,٠١١)	١٤٧,٦٣٨	١,٢٣٩,٣٢٧	١,٠٨٨,٦٦٥	مصر
%٤٠,٠٠	-	١٥	٨٧٥	١٠٣	٧٠٤	مصر
%٤٨,٥٧	١	١٢٦	٢,٦٣٩	٣,٩٦١	٧,٩٤٠	مصر
	<u>١٥٩,٣٢٧</u>					
	<u>١,٠٥٢,٣٩٦</u>					
الإجمالي (ب)						
الإجمالي (أ + ب)						

أدرجت بعض الشركات كشركات تابعة رغم انخفاض نسبة المساهمة فيها عن ٥٠% حيث أن مصرفنا يمتلك بطريق مباشر وغير مباشر القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لتلك الشركات .

- ١- البيانات الواردة طبقاً للقوائم المالية المعتمدة في ٢٠١٦/١٢/٣١م
- ٢- البيانات الواردة طبقاً للقوائم المالية المعتمدة في ٢٠١٧/١٢/٣١م
- ٣- البيانات الواردة طبقاً للقوائم المالية المعتمدة في ٢٠١٨/١٢/٣١م
- ٤- البيانات الواردة طبقاً للقوائم المالية المعتمدة في ٢٠١٩/٠٦/٣٠م

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

١٨ - استثمارات مالية - تابع

١٨/ح - استثمارات في شركات تابعة وشقيقة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات التابعة والشقيقة كما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠١٨م

نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة
	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
أ- شركات تابعة :						
%٣٤,٧٢	١٣,٠٠٠	٥,٧٧٠	٦٢,٦٠١	٤٢,١٤٢	١٠٨,٠٣٩	مصر
%٤٠,٠٠	٣٥,٢٠٠	٤,٧٥٩	٥٣٥,٥٤١	٥٦٥,٩٤٢	٨١٩,٧٤١	مصر
%٤٤,٤٤	١	(٣,١٣٠)	١٣,٤٥٩	٤٥,٤٦٨	٤٨,٦٨٠	مصر
%٥٠,٦٩	-	(٣,٧٩٥)	١٨٧	٤٥,٣٥٠	٨,٢٣٠	مصر
%٤٠,٠٠	٧٦,٧٢٠	١١,٢٥٠	٤٠١,٣٣٦	٣٨١,٩٠٦	٦٠٨,١٧٦	مصر
%٥١,٣٨	٢٤,١٤٧	١٢,٥٤٠	١٦٧,٠٠٠	١٥٧,٠٦٤	٣٠٤,٦٠٢	مصر
%٣١,٣٧	٦٨,٧١٥	١٠,٥٠٦	٣١٨,٠٢٧	٣٤١,٨٣٦	٥٥٠,٣٥٧	مصر
%٨٥,٢٢	-	١,٠٧٤	٤,٢١٨	٦,٩٥٠	١,٦٧٤	مصر
%٨٧,٠٠	٤,٣٥٠	٤٧١	٣,٥٣٥	٣١	٦,٣٧٥	مصر
%٩٩,٩٩	٦١٩,٩٦٥	١٨,٠٦١	٢٦,٥٥٩	٢٩,٥٩٦	٦٩٩,٩٧٣	مصر
%٧٩,٩٠	٢٣,٩٧٠	٢,٠٨٩	٥,١٧١	٤,١٩٤	٣٦,٤٤٣	مصر
%٢٨,٠٠	٢٥,٠١١	(٣,٢٩٠)	٢٦,٠٣٤	٧,٥٨٢	١١٨,٢٤٤	مصر
%٢,٥٠	٤,٩٩٠	٤,٦٩٢	١١,٧٥٣	١٨٨,٩٩٧	٤٠٠,٤٥٥	مصر
	<u>٨٩٦,٠٦٩</u>					
الإجمالي (أ)						

ب- شركات شقيقة:

%٢٤,٠٨	١٩,٦٣٣	١٩,٦٦٤	١٩٣,٤٢٤	٦٨,٣٤٠	١٧٣,٣٣٨	مصر
%٢٤,٧٥	٣٠,٦١٣	٨٩,٢٩٦	١١١,٨٦٨	٩١٢,٧٤٨	١,٢٠٧,٣٥٤	مصر
%٢٥,٠٠	-	(١٩١)	٦	١,٦٣٥	٦٥٣	مصر
%٤٠,٠٠	١٠٦,٠٨٠	(٣٤,٣٨٨)	٣٦,١٦٣	١,٢٩٢,١٣٨	١,١٦٢,١٢٧	مصر
%٤٠,٠٠	-	٨	٤٥٥	١٠٤	٦٩٠	مصر
%٤٣,٧٧	-	(٣٧٠)	٥٥	٧٠٧	٣,٠٧٩	مصر
%٤٨,٥٧	١	١٢٦	٢,٦٣٩	٣,٩٦١	٧,٩٤٠	مصر
	<u>١٥٦,٣٢٧</u>					
	<u>١,٠٥٢,٣٩٦</u>					
الإجمالي (ب)						
الإجمالي (أ + ب)						

أدرجت بعض الشركات كشركات تابعة رغم انخفاض نسبة المساهمة فيها عن ٥٠% حيث أن مصرفنا يمتلك بطريق مباشر وغير مباشر القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لتلك الشركات .

- ١- البيانات الواردة طبقاً للقوائم المالية في ٢٠٠٩/١٢/٣١م
- ٢- البيانات الواردة طبقاً للقوائم المالية في ٢٠١٨/٠٤/٣٠م
- ٣- البيانات الواردة طبقاً للقوائم المالية في ٢٠١٦/١٢/٣١م
- ٤- البيانات الواردة طبقاً للقوائم المالية في ٢٠١٧/١٢/٣١م
- ٥- البيانات الواردة طبقاً للقوائم المالية في ٢٠١٨/١٢/٣١م
- ٦- البيانات الواردة طبقاً للقوائم المالية في ٢٠١٨/٠٩/٣٠م
- ٧- البيانات الواردة طبقاً للقوائم المالية في ٢٠١٨/٠٦/٣٠م

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

١٨/د - (خسائر) الاستثمارات المالية

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
(٦٦)	٤٦,٢٦٤	أرباح بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	٦٤	أرباح بيع أصول مالية بالتكلفة المستهلكة
-	(١٩)	(عبء) اضمحلال شركات تابعة وشقيقة
(٩,٧٥٧)	(٤٨,٦٩٦)	(خسائر) اضمحلال أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(٩,٨٢٣)	(٢,٣٨٧)	الإجمالي

١٩- أصول غير ملموسة

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٢٢,٥٧٣	١٠,٩٨٦	رصيد أول السنة
٣١,٨٨٥	٢٢,٤٢١	إضافات
(١٣,٧٥٧)	(١٠,٨٣٤)	استهلاك
٤٠,٧٠١	٢٢,٥٧٣	الإجمالي

٢٠- أصول أخرى

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٧٥٧,١٨٤	٨١١,٣٩٨	الإيرادات المستحقة
٢١٨,١٢٧	٢٢٠,٦٢٨	الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم الاضمحلال) *
٣٤٨,٧٧٤	٣٠٨,٣٦٢	مشروعات تحت التنفيذ **
٢٩٢,٧٨٠	٤٤٨,٠١٢	مسدد تحت حساب الضرائب
٣٥٨,٨٤٨	٢٠٦,٦٩٩	أخرى
١٣,١٤٠	١٠,٣٦١	التأمينات والعهد
٢٩,٤٣٦	٢٣,٣٦٣	المصروفات المقدمة
٨٦,١٢٧	٣٩,١٣٩	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
٤٨	٦٦	القرض الحسن
٢,١٠٤,٤٦٤	٢,٠٦٨,٠٢٨	الإجمالي

* تتمثل في وحدات سكنية وإدارية وأراضى تم الاستحواذ عليها مقابل تسوية مديونية بعض عملاء التوظيف ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك ممكناً ، ويتم إخطار البنك المركزي المصري بموقف تلك الأصول في نهاية كل شهر وفقاً لمتطلبات المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م.

** بيانها كالتالى :

٢٧٢,٥٥٠	ألف جم	فرع البنك العاصمة الإدارية الجديدة
٣٥,٩٥٢	ألف جم	فرع البنك الشيخ زايد
١٨,٨٥٥	ألف جم	فرع البنك بالمقطم
٢١,٣٨٤	ألف جم	فرع البنك بدبنى سويف
٣٣	ألف جم	فرع البنك بالرحاب

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

٢١ - أصول ثابتة

الإجمالي	أخرى	آلات ومعدات	تحسينات أصول مستأجرة	أراضي ومباني	
بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	
٨٦١,٢٥٧	٦٦,٢٦٨	٢٧,٧٩٤	٥,٩٥٨	٧٦١,٢٣٧	الرصيد في ٢٠١٨/١/١م
٢٥٤,٧٩٠	٧٠,٥٨٥	١٠,١٠٣	-	١٧٤,١٠٢	صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٨/١/١م
(٤٠,٢٦٥)	(٢٣,٦٧٩)	(٤,٢١٠)	(٧٥٦)	(١١,٦٢٠)	إضافات
١,٠٧٥,٧٨٢	١١٣,١٧٤	٣٣,٦٨٧	٥,٢٠٢	٩٢٣,٧١٩	تكلفة إهلاك
					صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٨/١٢/٣١م
١,٤٢٩,٣٠٩	٢٨٤,٩٤٠	٧٧,٩٢٣	٨,٩٩٦	١,٠٥٧,٤٥٠	الرصيد في ٢٠١٨/١/١م
(٣٥٣,٥٢٧)	(١٧١,٧٦٦)	(٤٤,٢٣٦)	(٣,٧٩٤)	(١٣٣,٧٣١)	التكلفة
١,٠٧٥,٧٨٢	١١٣,١٧٤	٣٣,٦٨٧	٥,٢٠٢	٩٢٣,٧١٩	مجمع الإهلاك
					صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٨/١٢/٣١م
١,٠٧٥,٧٨٢	١١٣,١٧٤	٣٣,٦٨٧	٥,٢٠٢	٩٢٣,٧١٩	الرصيد في ٢٠١٩/١/١م
١٣٦,٦٥٢	٩٤,٦٤٣	١٩,٥٦٤	٢٢٩	٢٢,٢١٦	صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/١/١م
(٤٥,٣٢٣)	(٣١,٣٠٦)	(٤,٣٨٦)	(٥١٢)	(٩,١١٩)	إضافات
١,١٦٧,١١١	١٧٦,٥١١	٤٨,٨٦٥	٤,٩١٩	٩٣٦,٨١٦	تكلفة إهلاك
					صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/٠٩/٣٠م
١,٥٦٥,٩٦١	٣٧٩,٥٨٣	٩٧,٤٨٧	٩,٢٢٥	١,٠٧٩,٦٦٦	الرصيد في ٢٠١٩/١/١م
(٣٩٨,٨٥٠)	(٢٠٣,٠٧٢)	(٤٨,٦٢٢)	(٤,٣٠٦)	(١٤٢,٨٥٠)	التكلفة
١,١٦٧,١١١	١٧٦,٥١١	٤٨,٨٦٥	٤,٩١٩	٩٣٦,٨١٦	مجمع الإهلاك
					صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/٠٩/٣٠م

٢٢ - أرصدة مستحقة للبنوك

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	
بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	حسابات جارية
٧٩,٩٣١	١٠٤,٧١٣	الإجمالي
٧٩,٩٣١	١٠٤,٧١٣	بنوك ومؤسسات خارجية
٧٩,٩٣١	١٠٤,٧١٣	الإجمالي
٧٩,٩٣١	١٠٤,٧١٣	أرصدة بدون عائد
٧٩,٩٣١	١٠٤,٧١٣	الإجمالي
٧٩,٩٣١	١٠٤,٧١٣	أرصدة متداولة
٧٩,٩٣١	١٠٤,٧١٣	الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

٢٣ - الأوعية الادخارية و شهادات الادخار

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	
بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	حسابات تحت الطلب
٥,٢٢٧,٢٤٠	٢,٧٣٣,٧٥٣	حسابات لأجل وبأخطار
٥٢,٢٢٩,٧٣٩	٥٥,٣٤٥,٨٥٨	شهادات ادخار
٢٥,١٩٤,٣٣١	٢٠,٥٩٩,٣٤٢	أخرى *
٢٤٤,٥٧٧	٣٧٨,٢٦٣	الإجمالي
٨٢,٨٩٥,٨٨٧	٧٩,٠٥٧,٢١٦	حسابات مؤسسات
٢,٧٥٧,٧٤٤	٢,٧٦٦,٨٨٠	حسابات أفراد
٨٠,١٣٨,١٤٣	٧٦,٢٩٠,٣٣٦	الإجمالي
٨٢,٨٩٥,٨٨٧	٧٩,٠٥٧,٢١٦	أرصدة بدون عائد
٥,٤٧١,٨١٧	٣,١١٢,٠١٦	أرصدة ذات عائد متغير
٧٧,٤٢٤,٠٧٠	٧٥,٩٤٥,٢٠٠	الإجمالي
٨٢,٨٩٥,٨٨٧	٧٩,٠٥٧,٢١٦	أرصدة متداولة
٨٢,٨٩٥,٨٨٧	٧٩,٠٥٧,٢١٦	الإجمالي

* تتضمن بند الأوعية الادخارية وشهادات الادخار أرصدة قدرها ١٣,٥٧٣ ألف جنيه مصرى مقابل ٣٠,٩٥٨ ألف جنيه مصرى في تاريخ المقارنة ، تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستنديه - استيراد وتصدير والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريبا قيمتها الحالية .

٢٤ - التزامات أخرى

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	
بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	عوائد مستحقة للعملاء
٢,٢٤٦,٩٩٥	٢,٠٨٧,٢٣٧	دائنون متنوعون *
٦٣,٨٨٧	٥٥,٤٦٤	توزيعات مساهمين
٦٨,٢١٢	٧٤,٥٥٠	التزامات ضريبية (ضرائب دمغة نسبية) **
١٢,١٩٩	٧,٥٦٢	أرصدة دائنة متنوعة
٥٤,٣٣٥	٩٢,٩٩٣	حصيلة كويونات عملاء البنك
٨١٢	٩٦٧	الزكاة المستحقة شرعا
٧٥,٠٠٠	٨٦,٤٣٦	شيكات موقوفة الدفع
٢,٩٤٥	٢,٠٨٦	مصرفات مستحقة
٢٢	٥٨٣	حصة العاملين في الأرباح
٦٧٩	٣٧٤	الإجمالي
٢,٥٢٥,٠٨٦	٢,٤٠٨,٢٥٢	

* بيانها كالتالي :-

١٧,١٥٣	ألف جم	غطاء عمليات تحصيل
٣,٥٩٦	ألف جم	ضرائب المرتبات وما فى حكمها
٤٣,١٣٨	ألف جم	متنوعة

** يمثل المبالغ المجنبة لمقابلة مطالبة مركز كبار الممولين بضريبة دمغة نسبية على عمليات المراجعات والمشاركات والمضاربات وهذه المبالغ تسدد تباعاً الى مصلحة الضرائب كل ربع سنة طبقاً لقانون ضرائب الدمغة .

٢٥ - مخصصات أخرى

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٢٢,٢٠٩	١٩,٠٨٦	الرصيد في أول السنة كما سبق إصدارها
١٩,١٣١	-	اثر التطبيق الاولي للتعليمات
٤١,٣٤٠	١٩,٠٨٦	الرصيد بعد التعديل
(٧٨١)	١	فروق تقييم عملات أجنبية
(٢٧,١٢٨)	(٢,٠٤٣)	انتفى الغرض منها
١٦,٩٥٩	٥,٤٩٨	تدعيمات
-	(٣٣٣)	محول الى مخصص العملاء
٣٠,٣٩٠	٢٢,٢٠٩	الرصيد بعد التعديل

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٢٦,٧٦٠	١٧,٩٦٤	مخصص التزامات عرضية منتظم
٣٥٥	-	مخصص ارتباطات عن توظيفات منتظم
٢,٢٨٢	٣,٢٥٢	مطالبات قضائية
٩٩٣	٩٩٣	مخصص التزامات عرضية غير منتظم
٣٠,٣٩٠	٢٢,٢٠٩	إجمالي

٢٦ - رأس المال المدفوع

يبلغ رأس المال المدفوع مبلغ ٣,٠٤٦,٦٦٩ ألف جنيه مصري في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بقيمة أسمية ١ دولار للسهم وجميع الأسهم مسدده بالكامل .

عدد الأسهم	أسهم عادية	الإجمالي
	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
٣٦٦,٨٣٠,٥٨٦	١,٧٧٥,٦٨١	١,٧٧٥,٦٨١
٧٣,٣٦٦,١١٧	١,٢٧٠,٩٨٨	١,٢٧٠,٩٨٨
٤٤٠,١٩٦,٧٠٣	٣,٠٤٦,٦٦٩	٣,٠٤٦,٦٦٩

* وافقت الجمعية غير العادية على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح واحد مليار دولار امريكي بدلا من خمسمائة مليون دولار امريكي وتعديل نص المادة (٧) من النظام الاساسي للبنك بما يعكس زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للبنك من ٣٦٦,٨٣٠,٥٨٦ دولار امريكي الى ٤٤٠,١٩٦,٧٠٣ دولار امريكي بزيادة قدرها ٧٣,٣٦٦,١١٧ دولار امريكي ممولة من الارباح المحتجزة بتوزيع أسهم مجانية على السادة المساهمين بواقع ٢٠ % من الاسهم المملوكة لهم بذات عملة المساهمة تنفيذاً لقرار الجمعية العامة غير العادية في اجتماعها بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٨م .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ م
٢٧ - الاحتياطات

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٨١,٥٦٧	١٧٠,٥٨٤	احتياطي المخاطر البنكية العام
١,١٦٩,١٥٧	٩١٧,٢٤٤	احتياطي قانوني (عام)
٢٢,٤٠٣	٢٢,٤٠٣	احتياطي رأسمالي *
٢,٢٧٩,٨٥٦	٢,٣٣٠,٦٠٨	احتياطي القيمة العادلة
١٤٩,١٥٣	-	احتياطي المخاطر العام **
-	٣٣٥,٥١٠	احتياطي مخاطر معيار IFRS 9 ***
-	٣٣,٦٦١	احتياطي خاص
٣,٧٠٢,١٣٦	٣,٨١٠,٠١٠	إجمالي

* يمثل أرباح بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحتياطي الرأسمالي قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م.

** طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ م يتم دمج كلا من الإحتياطي الخاص - إنتمان و إحتياطي المخاطر البنكية العام - إنتمان وإحتياطي مخاطر IFRS 9 في إحتياطي واحد باسم إحتياطي المخاطر العام على أن يتم خصم الفرق بين المخصصات وفقاً للخسائر الائتمانية المتوقعة والمخصصات المطلوبة وفقاً للتعليمات السابقة على إحتياطي المخاطر العام.

*** وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٨/١/٢٠١٨ م وفي إطار الاستعداد لتطبيق معيار IFRS 9 فإنه يتعين على البنوك تكوين إحتياطي مخاطر معيار IFRS 9 بنسبة ١ % من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافي الربح بعد الضريبة من عام ٢٠١٧ م ويتم إدراجه ضمن بند رأس المال الأساسي للقاعدة الرأسمالية ولا يتم استخدامه إلا بموافقة البنك المركزي المصري.

أ- احتياطي المخاطر البنكية العام

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
١٧٠,٥٨٤	١٥٤,٦٣٨	الرصيد في أول السنة المالية
-	١٤,٨٧٥	المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية عن أصول ألت ملكيتها للبنك *
-	١,٠٧١	المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية
(٨٩,٠١٧)	-	المحول إلى احتياطي المخاطر العام
٨١,٥٦٧	١٧٠,٥٨٤	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

* طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام سنوياً بما يعادل ١٠ % من قيمة الأصول التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون إذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً للقانون .

ب - احتياطي قانوني (عام)

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٩١٧,٢٤٤	٧٤٥,٠٥٦	الرصيد في أول السنة المالية
٢٥١,٩١٣	١٧٢,١٨٨	محول من الأرباح السنة المالية السابقة إلى احتياطي قانوني (عام)
١,١٦٩,١٥٧	٩١٧,٢٤٤	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

ج - احتياطي رأسمالي

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٢٢,٤٠٣	٢١,٥١٦	الرصيد في أول السنة المالية
-	٨٨٧	محول من الأرباح السنة المالية السابقة إلى احتياطي رأسمالي
٢٢,٤٠٣	٢٢,٤٠٣	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ م
د - احتياطي القيمة العادلة

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٢,٣٣٠,٦٠٨	١,٨٧٥,٧٨٥	الرصيد في أول السنة المالية
٧٦١	-	اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي للمعيار الدولي IFRS ٩ - المحول من الاحتياطي للأرباح المحتجزة *
(٦٢,٨٦٨)	٢٠٤,١٧١	(خسائر) أرباح التغير في القيمة العادلة
١,٥٩٨	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين
٩,٧٥٧	٢٥٠,٦٥٢	خسائر اضمحلال أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح ١٨/د)
٢,٢٧٩,٨٥٦	٢,٣٣٠,٦٠٨	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

* المحول للأرباح المحتجزة نتيجة إعادة تبويب أحد الأصول لمحفظه استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

د - احتياطي المخاطر العام

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
-	-	الرصيد في أول السنة المالية
٣٣٥,٥١٠	-	المحول من احتياطي مخاطر معيار IFRS 9
٣٣,٦٦١	-	المحول من الاحتياطي الخاص - ائتمان
٨٩,٠١٧	-	المحول من احتياطي المخاطر البنكية العام - ائتمان
(٣٠٩,٠٣٥)	-	اثر التطبيق الأولي للتعليمات
١٤٩,١٥٣	-	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

٢٨ - الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة / السنة)

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٦,١٥٨,٠٠٦	٤,٦٤٠,٧١٦	رصيد الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح السنة) في أول السنة المالية
(٧٦١)	-	اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي
٢٠,٤٣٨	-	أثر تغير سياسات محاسبية
(١,٢٧٠,٩٨٨)	-	المحول من الأرباح المحتجزة لزيادة رأس المال
٢,٠٥٩,٢٧١	٢,٥١٩,١٢٩	صافي أرباح الفترة المالية / السنة المالية
-	(٨٨٧)	يوزع كالآتي :
-	(٣٣٥,٥١٠)	المحول إلى الاحتياطي الرأسمالي
(٢٥١,٩١٣)	(١٧٢,١٨٨)	المحول إلى احتياطي مخاطر معيار IFRS 9
(٥٢٥,٧٠٠)	(٣٩٠,١٨٣)	المحول إلى احتياطي قانوني (عام)
(١٥٠,٠٠٠)	(٩٠,٠٠٠)	توزيعات للمساهمين
(١٤,٠٠٠)	(١٢,٠٠٠)	حصة العاملين
٦,٠٢٤,٣٥٣	٦,١٥٩,٠٧٧	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
-	(١,٠٧١)	الاجمالي
٦,٠٢٤,٣٥٣	٦,١٥٨,٠٠٦	المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام
		رصيد الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح السنة) في نهاية الفترة / السنة المالية *

* الأرباح المحتجزة تمثل الفائض المرحل من أرباح البنك سنوياً وحتى الآن .

٢٩ - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصرى	
١,٤١٧,٩٤٩	١,٢٤٤,٥٤٨	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٣٦,٢٣٦,١٨٦	٣٩,٠١٩,٦٩٦	أرصدة لدى البنوك
-	٥,٦٨٦,٩١٥	اوراق حكومية (ذات اجل اقل من ٣ شهور)
٣٧,٦٥٤,١٣٥	٤٥,٩٥١,١٥٩	الإجمالي

٣٠ - التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م وتم تكوين مخصص لتلك القضايا خلال الفترة الحالية والسنوات السابقة وما تم تكوينه يمثل التزام قانونى نتج عن حدث في الماضى وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وسبق أن تحملت به نتائج أعمال البنك في السنوات الماضية .

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٨٩١,٠٤٠ ألف جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م متمثلة في ارتباطات عن تعاقدات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار فيما يلي :

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م بالألف جنيه مصرى	
٥,٢٠٤,٥٢٨	٨٦٨,٢٩٩	ارتباطات عن توظيفات
٢٠,٣٣٢	-	الأوراق المقبولة
٤٠٩,٠١٢	٤٣٧,٧١١	خطابات ضمان
٣١٧,٦٨٢	٣٦٣,٨٩٠	اعتمادات مستنديه استيراد
٥,٩٥١,٥٥٤	١,٦٦٩,٩٠٠	الإجمالي

٣١ - المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

نتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية الفترة المالية فيما يلي :

أ - مشاركات ومراجعات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة

شركات تابعة وشقيقة		أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين	
٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
٣٤٥,٣٩٩	٣٠١,٦٢٥	٢,٦٦٣	٢,٦٠١
٢٦٧,٣١٠	٤٣٧,٨٤٦	١,٠٠٥	٣٦٨
(٣١١,٠٨٤)	(٣٦٥,٥٧٢)	(١,٠٦٧)	(٤٤٢)
٣٠١,٦٢٥	٣٧٣,٨٩٩	٢,٦٠١	٢,٥٢٧
٦١,٠٧٩	٦٨,٢٣٧	٣٦٤	٣٥٤

مشاركات ومراجعات ومضاربات وتسهيلات للعملاء

أول الفترة / السنة المالية

مشاركات ومراجعات ومضاربات صادرة خلال الفترة / السنة

مشاركات ومراجعات ومضاربات محصلة خلال الفترة / السنة

آخر الفترة / السنة

عائد المشاركات والمراجعات والمضاربات *

* العائد المذكور ضمن الرصيد المدين للعمليات

- المشاركات والمراجعات والمضاربات الممنوحة لأعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٩م البالغة ٣٦٨ ألف جنيه مصري (مقابل ١,٠٠٥ ألف جنيه مصري خلال سنة المقارنة) تسدد ربع سنوياً و شهرياً بمعدل عائد ١٤ % (مقابل عائد ١٤ % في سنة المقارنة) .

ب - ودائع من أطراف ذوي علاقة

شركات تابعة وشقيقة		المستحق للعملاء	
٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	الودائع في أول السنة	الودائع التي تم ربطها خلال الفترة / السنة
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	الودائع المستردة خلال الفترة / السنة	فروق تقييم
٨٨,٩٢٥	١٣٧,٩٢٦	الودائع في آخر الفترة / السنة	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
١,٣٦٨,٥٠٢	١,٧٥٦,٩٣٢		
(١,٤١٦,٣٣١)	(١,٨٠٥,٩١٤)		
(٧٠٥)	(١٩)		
٤٠,٣٩١	٨٨,٩٢٥		
٢٩,٣٠٢	١٣,١١١		

الودائع السابقة بدون ضمان وتحمل عائد متغير وتسترد عند الطلب.

ج - معاملات مع أطراف ذوي علاقة :

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨م	مساهمات واستثمارات لدى مجموعة دار المال الإسلامي وشركاتها
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
-	٣٥,٨٣٢	

٣٢ - صناديق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمي)

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢٤٢٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصري بلغت قيمتها الإستردادية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بمبلغ ٢٠,٠٦٠,٤٩٤ جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م مبلغ ١٢٣,٥١ جنيه بعد توزيعات قدرها ٧٤,٠ جنيه مصري منذ بدء النشاط كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٨٤٤٣٣٦ وثيقة .

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك التجارى الدولى (ذو العائد التراكمى)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولى بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى أى اسبش مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٢٥٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٣٩٠٠٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢,٨٦٨,٥٠٣ جنيه مصري بلغت قيمتها الإستردادية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بمبلغ ٤,٢٠٩,٢٧٠ جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م مبلغ ١٠٧,٩٣ جنيه مصري كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٢٨٥٣١٥ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات ٤٤٩,٥٠٦ جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل.